الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية لثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ فى مصر ومدى التداخل بينها

د/ فاروق فتحى الجزار*

* **د/ فاروق الجزار** مدرس بقسم الاقتصاد والمالية العامة كلية التجارة طنطا وأهم الاهتمامات البحثية إقتصاديات التنمية والتخطيط والمشاكل الاقتصادية المعاصرة والسياسيات المالية ولى بحث منشور بعنوان محددات الادخار الخاص فى مصر.

Email: fadyelgazar@yahoo.com

الملخص

هذه الدراسة عن أهم الاسباب السياسية والاجتماعية والاقتصادية لثورة ٢٥يناير ٢٠١١ فى مصر ومدى التداخل بينها وبعضها البعض وتغطى هذه الدراسة الفترة الزمنية من عام ١٩٩٠ الى عام ٢٠١١ بإستخدام تحليل الانحدار المتعدد (طريقة المربعات الصغرى العادية (ols) واسلوب-prais-winsten) وقد تم التوصل الى هذه الاسباب من خلال الدراسات السابقة والنظرية الاقتصادية رغم قله هذه الدراسات وندرتها بالنسبة لمصر وقد توصلت هذه الدراسة الى انه من أهم الاسباب السياسية لقيام ثورة يناير ٢٠١١ هو ضعف الديمقراطية و كبت الحريات السياسية والحريات المدنية والفساد ومن أهم الاسباب الاقتصادية التضخم والنمو الاقتصادى المعيب ومن أهم الاسباب الاجتماعية عدم العدالة الاجتماعية والبطالة وقد توصلت الدراسة أيضا الى وجود تاثيرات متبادلة بين كل الاسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية حيث تؤثر فى بعضها البعض وتعتبر كمحددات لبعضها البعض ولكن ليس بشكل كامل

Abstract

This study covers the most important political, social and economic reasons for the 25 January 2011 revolution in Egypt and the extent of overlap between them and each other. This study covers the period from 1990 to 2011 using multiple regression analysis (OLS and prais-winsten) To these reasons through previous studies and economic theory, despite the lack of these studies and rarer for Egypt has reached this study that one of the most important political reasons for the January 2011 revolution is the weakness of democracy and the suppression of political freedoms and civil liberties and corruption and the most important economic reasons inflation and Poor economic growth is one of the most important social causes of social injustice

And unemployment The study also found that there are mutual influences between all the political, economic and social reasons, which affect each other and are considered as determinants of each other but not fully

المقدمة:

فى نهاية ٢٠١٠ وبداية عام ٢٠١١ تعرضت مصر والعديد من الدول العربية مثل تونس وليبيا وغيرها من الدول لاضرابات سياسية وتحركات جماهيرية فى شكل إحتجاجات على سوء الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى هذه الدول ومع عدم الاستجابة السريعة من الحكومات فى تللك الفترة لطلبات هذه الاحتجاجات إستمرت وتطورت هذه الاحتجاجات الى عنف واضطرابات وثورات اطاحت بالانظمة الحاكمة فى هذه الدول فى هذا البحث نحاول التعرف على أهم الاسباب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لثورة يناير فى مصر ومدى التداخل بينها فى هذه المقدمة البسيطة نحاول إلقاء الضوء على الارتباط بين الاقتصاد والسياسة من خلال تطور الفكر الاقتصادى قديما وحديثا ومعاصرا فنجد أنه قد أهتم المفكرون على مر العصور بموضوع الاستقرار السياسى حيث رأى أفلاطون أن الدولة فى تجسيدها السلطوى إنما تنشأ أساسا نتيجة حاجة الأفراد فى أى مجتمع إلى التعاون فيما بينهم ومن ثم تنشأ العلاقات الاجتماعية التى تتطلب بدورها وجود السلطة السياسية لتنظيم هذه العلاقات فإذا لم تستطع السلطة السياسية تنظيم هذه العلاقات وتحقيق الاستقرار لأفراد المجتمع فليس هناك أى مبرر لوجودها حيث يشيع الصراع الاجتماعى بين أفراد المجتمع ومن ثم يكون عجز السلطة السياسية عن القيام بمهامها هو السبب الاساسى فى نشوب الصراع الاجتماعى وتفشى حالة عدم الاستقرار. وقد تطرق أرسطو لموضوع الاستقرار السياسى فى بحثه عن أسباب الانقلابات السياسية وخصائصها وقد ذهب إلى القول بأن التفاوت الكبير بين أفراد المجتمع وعدم توزيع الثروة والمكانة والامتيازات يعد من أهم أسباب عدم الاستقرار السياسى فالذين يملكون يسعون إلى المحافظة على امتيازاتهم وإلى العمل على زيادتها فى حين يسعى الذين لا يملكون إلى الحصول على الثروة وطلب المساواة بأصحاب الامتيازات الأمر الذى يولد الصراع الاجتماعى بين فئات المجتمع ومن ثم يكون عاملا أساسيا من عوامل عدم الاستقرار(لوتاه،١٩٩١،ص١٤-١٥) وفى العصر الحديث كان هناك عدد من المفكرين الذين تبنوا هذا الاتجاه ومن بينهم آدم سميث الذى ظهر وتطور النظام الرأسمالي مسترشدا براءه التى تعتمد على آليات السوق والملكية الخاصة لعوامل الإنتاج وانتهاج الديمقراطية السياسية والحرية الاقتصادية (حنفى،١٩٩٢،ص٧)

ولكن الرأسمالية قد أكدت مزيدا من تركز رأس المال والاتجاه نحو أنواع من الاحتكارات وفى مواجهة هذه القوة الاقتصادية المتزايدة كان العامل الفرد أعزلا غير قادر على الدفاع عن

مصالحه ولذلك سرعان ما اكتشف العمال حاجاتهم إلى العمل الجماعى للدفاع عن مصالحهم وهذا ما أدى إلى ظهور نقابات العمال ولذلك فإن نقابات العمال تعتبر فى الواقع تركزا للعمال فى وحدة جماعية لمقابلة تركز رأس المال فزيادة القوة الاقتصادية لرأس المال أدت إلى ظهور قوة مضادة هى نقابات العمال التى تستطيع أن توقف تلك القوة بعض الشىء وهم يرون أن نقابات العمال تظهر بشكل أقوى حيث يتركز رأس المال على نحو أوضح (البلاوى،١٩٨٩،ص١٤٨) لكن ظهور مساوئ النهضة الصناعية والتى كان من أهمها الكساد والبطالة بالإضافة إلى ظهور طبقة رجال الأعمال فى مواجهة طبقة العمال وشعرت كل منهما بتعارض مصالحها مع الأخرى فتجمعوا فى تنظيمات تدافع عن هذه المصالح المتعارضة فى صورة اتحادات رجال الأعمال فى مواجهة نقابات العمال . حيث أدى ذلك إلى ظهور ما يطلق عليه المساومة الجماعية .ومما لا شك فيه إن أصحاب الأعمال لم يدخروا وسعا فى استغلال العمال وترتب على ذلك بؤس ومظالم اجتماعية فى أعقاب ظهور الرأسمالية الصناعية – المحرك الاساسى لظهور الاشتراكية من خلال الثورة على النظام الرأسمالى* ومن هنا نلاحظ أن البطالة والكساد والفقر والاستغلال يؤديان إلى الاضطرابات والاحتجاجات والعنف وعدم الاستقرار السياسى* ثم جاء ريكاردو ليؤكد على إن هناك صراعا طبيعيا لا مفر منه بعبارة أخرى أن ريكاردو يتصور أن مبعث هذا الصراع الطبقى هو زيادة نصيب حائز الأرض على حساب أية زيادة حقيقية فى أنصبة العمال ورأس المال فضلا عن ذلك كان من ضمن تعاليم ريكاردو أيضا أن قوانين الطبيعة تؤدى إلى صراع دائم بين الرأسمالى والعامل وهو ما يعتبر نظرة قائمة بلا ريب (لوتاه،١٩٩١،ص١٥) ثم جاء كارل ماركس الذى اعتبر ان عدم الاستقرار فى أى مجتمع هو ظاهرة طبيعية ناتجة عن الصراع الطبقى وان حالة الصراع أو عدم الاستقرار هذه سوف تستمر إلى أن ينتقل المجتمع إلى مرحلة الشيوعية حيث تنعدم الملكية ويزول التفاوت ويتغير مفهوم السياسة والحكومة باعتبارها أداة لمساندة الفئة المسيطرة على الثروة والنفوذ ويتحقق الاستقرار إذن ستتولد الثورة عند ماركس من رحم الصراع الطبقى بين البرجوازية والبوليتاريا وستكون المهمة التاريخية للبروليتاريا هى أن تتحرر من خلال تحطيم كافة الطبقات(صفاد،٢٠١١،صص١٨-١٩).

وخلاصة القول ان ماركس اخذ ما يعرف بالطريقة الجدلية فى التطور التى أخذ بها هيجل فى ميدان الفلسفة وهذه الطريقة هى التى تعرف أيضا بالتطور الديالكتيكى وبتطبيقها على النظام الاقتصادى فى المجتمع يمكن القول أنه إذا زالت الرأسمالية من عالم الوجود وحلت محلها

الاشتراكية فليس معنى ذلك هو العودة إلى نظام الإنتاج البدائى الذى كان سائدا فى تلك المجتمعات بل تبقى الأساليب الحديثة فى الإنتاج التى أوجدتها الرأسمالية . ومن هنا يبدو جليا الفرق بين هيجل وماركس فبدلا من أن يكون الفكر هو العامل الرئيسى الذى يشكل الحياه (هيجل) تصبح طرق الإنتاج وما تخلفه من روابط تبادلية واقتصادية هى العامل الرئيسى الذى يشكل الفكر (ماركس) وكما يعتقد ماركس فإن تاريخ أى مجتمع لم يكن الا تاريخ الصراع الطبقى فهذا الصراع هو القوة التى تنقل التاريخ من نظام اجتماعى إلى آخر أما هيجل فيعتبر النظم السياسية والاجتماعية هى تشكيلات مادية لفكرة أو مجموعة أفكار ولذلك لا يكون التطور فى هذه التشكيلات والحركات المضادة التى تتولد من هذا التطور إلا نتاجا للفكر المجرد للفكر المنطقى الفكر القائم على التأمل العقلى

ثم جاء كينز وأتباعه والذى تراءى لهم أن التوازن هو درجة من الاستقرار المعتدل قصير الأجل الذى يمكن الوصول إليه بالإدارة المسترشدة فضلا عن التحليل حيث التوازن الجزئى بين الادخار والحافز إلى الاستثمار الذى يمكن أن يتحقق عند مستوى اقل من ذلك المستوى الذى يمكن أن يتحقق معه التوظف الكامل لموارد المجتمع وهذا الوضع لا هو مرغوب ولا هو ينم عن استقرار.

وبافتراض أن التوظف الكامل هو المعيار الأساسى لاقتصاد مدار بنجاح فإن المشكلة فى فكر كينز إنما تتمثل فى أنه لا يمكن التوصل إلى النجاح فى تحقيق التوظف الكامل إلا بإحدى الطريقتين الأولى : هو استثمار كلى ضخم فى السلع الرأسمالية ، الثانية :طلب كلى فعال على سلع الاستهلاك والإستثمار بالقدر الذى يساوى فيه العرض الكلى لجميع السلع تامة الصنع(عمر، ١٩٩٤) وبدون التوظيف الكامل تظهر البطالة ولا نصل إلى استقرار سواء اقتصادي أو سياسي حيث تنشأ الاحتجاجات والاضطرابات والعنف* حيث يرى كينز أن البطالة يمكن أن تختفى من المجتمع إذا ما كان حجم الطلب الكلى كبير وكافيا بحيث يغرى أرباب الأعمال على استيعاب كل عرض العمل المتاح وذلك بإتاحة فرصة العمل لكل راغب فيه ومن ثم يتمثل الأسلوب الأمثل والأكثر يسرا والأعظم منطقا للتدخل الحكومى فى قيام الحكومة برفع الطلب الفعال إلى المستوى اللازم لتحقيق العمالة الكاملة عن طريق التوسع فى النفقات العامة على الاستهلاك الحكومى والأعمال العامة (الاستثمارات الحكومية) كما فى الشكل التالى

شكل (١)

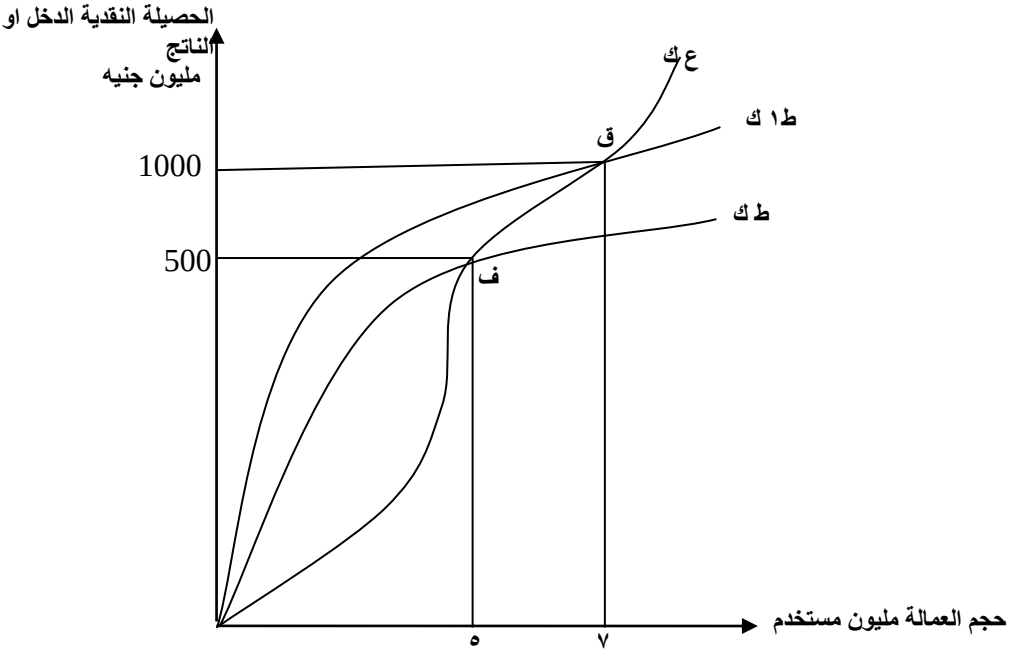

المصدر: د. إسماعيل محمد هاشم، التحليل الاقتصادى الكلى، دار الجامعات المصرية، ١٩٨٥، ص٩٠.

حيث يترتب على التوسع العام وارتفاع الإنفاق القومى زيادة الطلب الفعال وهو ما يغرى المنظمين بالتوسع فى الإنتاج والعمالة ويصل منحنى الطلب الكلى (ط ك) ويتم عنده استيعاب كل عرض العمل المتاح (٧ مليون مستخدم) وبذلك يصل توازن النظام إلى وضع العمالة الكاملة(هاشم،١٩٨٥،صص٨٩-٩٠) * مما يؤدى إلى الوصول إلى وضع استقرار سياسى واقتصادى*وهكذا نجد ان عدم كفايه الطلب الفعال يؤدى إلى تعطل بعض عناصر الإنتاج وحدوث البطالة ومن ثم فإن أية سياسة تستهدف تحقيق التوظف الكامل لابد وان تعمل على تحقيق المعدل المناسب للإنفاق الكلى للمجتمع(درويش واخرون،٢٠٠٤،ص٣١٤) وينعى البعض على كينز سياسته فى مقاومة الكساد فى ظل النظام الرأسمالى الذى تكون فيه الحرية الاقتصادية من سماته البارزة إذ لابد من فرض قيود على الحرية الاقتصادية للأفراد لكى تؤتى السياسة الكينزية ثمارها المرتقبة .يضاف إلى ذلك ان السياسة النقدية السخية التى نادى بها كينز لمعالجه

الكساد قد تؤدى إلى نشوب حالة التضخم "وما يسببه من اضطرابات اقتصادية وسياسية وبالتالى عدم الاستقرار"وقرر كينز فى بناء النظرية النقدية الحديثة أن التوازن النقدى يتحقق بالتعادل بين الطلب على النقود وعرض النقود وان سعر الفائدة يتحدد بهذا التعادل كما قرر كينز فى بناء نظريته للدخل والتوظف أن الدخل قابل للتغيير فى الأجل القصير وان التوظف داله للدخل وبالتالى للطلب الكلى الفعال وان توازن الدخل (الناتج) يتحقق بتعادل الادخار والاستثمار وان تغيرات الدخل هى السبب المنشىء لإعادة هذا التعادل لو ان احدهما يختلف عن الأخر ويعتقد الكتاب المحدثون ان الاستقرار الاقتصادى الذى يمكن ان يؤمن ملاقاة التقلبات العنيفة فى مستوى الدخل لابد ان ينطوى على تحقيق التوازن النقدى (توازن القطاع النقدى) وتوازن الناتج والدخل (توازن القطاع الحقيقى) فى آن واحد .لقد كانت هذه هى الفكرة التى أوحت بما هو معروف فى التحليل المايكرو اقتصادى باسم الشكل البيانى (هيكس –هانسن)(عمر،١٩٩٤).

شكل (٢)

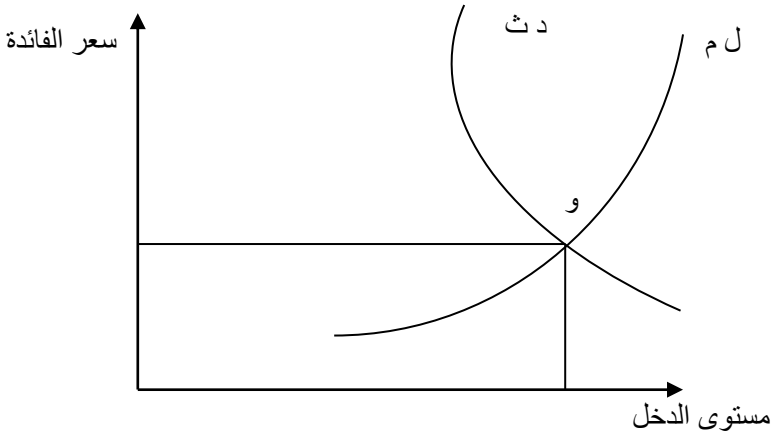

المصدر: د. حسين عمر، مرجع سبق ذكره، ص٩١٩.

تعبر النقطة " و " عن توازن القطاعين النقدى والحقيقى آنيا

ل م منحنى تفضيل السيولة وكمية النقود يعكس التوازن النقدى

د ث منحنى الادخار والاستثمار يعكس التوازن فى القطاع الحقيقى

وبدون تحقيق هذا التوازن لا يتحقق الاستقرار الاقتصادى وبالتالى الاستقرار السياسى *

مع ملاحظة أن عدم الاستقرار الاقتصادى لا يقود بالضرورة إلى تغيير سياسى ينفع نحو الديمقراطية فمن الممكن أن تقود أزمة اقتصادية طاحنة مجتمعا إلى حل سياسى ديمقراطى أملا

فى تغيير الأحوال المتردية لكن الأزمة نفسها من الممكن ان ترتد بنظم ديمقراطية إلى الاستبداد بدعوى الحيلولة دون تهديد سلامة المجتمع وقد تجعل أنظمة ديمقراطية تسقط وتحل محلها نظم ديكتاتورية فالأزمة الاقتصادية تنال من شرعية الحكومات سواء كانت ديمقراطية أم استبدادية وتؤثر سلبا على الاستقرار السياسى فى أى منهما .وتقدم الخبرة الأوروبية ذاتها مثالا واضحا على هذا فعدم الاستقرار الاقتصادى الذى شهدته أوروبا عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى وحتى وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها وتحريرا فى الفترة من ١٩١٩ إلى ١٩٤٥ هدد الأنظمة الديمقراطية لأنه وضع صعوبات جمة أمامها فى تحديد الأولويات الاجتماعية والاقتصادية التى تعد المهمة الرئيسية للحكومات ومن ثم اثر سلبا على شرعيتها (حسن٢٠٠٤، ، ص١٠) .

وفى عصر ما بعد كينز خرجت إلى حيز الوجود نظريتان ذواتا صلة بموضوع الركود والبطالة إحداهما نظرية النضج الاقتصادى لتفسر كيف يجتاز النظام الاقتصادى فترة طويلة من البطالة وتدنى مستوى التوظف كتعبير عن حالة ركود مزمن فى الاقتصاد القومى اما النظرية الثانية فتكشف عن التضارب فى أهداف رسم السياسة الاقتصادية عندما تطفو على السطح مظاهر البطالة وتدنى مستوى التوظف جنبا إلى جنب مع الارتفاع فى مستوى الأسعار وهو ما يعرف بنظرية الركود التضخمى أى الحالة غير المألوفة التى تجمع بين مظاهر مرحلتى الدورة الاقتصادية .

الركود والرخاء فى توافق زمنى وهو عين ما حدث فى الحقبتين الأخيرتين فى المجتمع الغربى(عمر ،١٩٩٤) ولاريب أن اجتماع هاتين الظاهرتين قد يكون سببا لعدم الاستقرار الاقتصادى والسياسى مع استمرار هاتين الظاهرتين *.

وعموماً فإن الدورات الإقتصادية تسبب تقلبات في مستوى النشاط الأقتصادي وتتخذ هذه التقلبات صفة الدوريه وهي تغيرات دوريه رئيسيه يتعرض لها الاقتصاد القومي ويصاحبها تغيرات في مستويات الدخل والتوظف والأسعار(درويش واخرون،٢٠٠٤).

*وعندما تصل إلى قمة الدورة أو الرواج يحدث ارتفاع في الأسعار مما يسبب التضخم وعدم الاستقرار الأقتصادي والسياسي وكذلك عندما نصل إلى قاع الدورة الكساد يحدث البطالة والتي تسبب عدم الاستقرار الأقتصادي يتبعه مع استمرارها عدم استقرار سياسي.

وحالياً كان أحدث التطورات التي شهدتها النظرية الاقتصادية الكلية وهو ظهور المنهج الكلاسيكي الجديد أو ما يعرف أيضاً بمدرسة التوقعات الرشيدة والتي يرجع تاريخها إلى بداية السبعينات ورغم ما يحيط بالمنهج الكلاسيكي الجديد من جدل إلا إن له أثاره العميقة على الطريقة التي يفكر بها الاقتصاديين الكليين الآن فكل الاقتصاديين سواء من استمر منهم في اعتناق الفكر الكينزي أو الذين اهتموا بالتوازن الطبيعي قد تأثروا بالدلالات المستنبطة من التوقعات الرشيدة والتي تزودنا ببعض الدروس الهامة عن السياسة الاقتصادية فمن الممكن أن تعمل السياسة الاقتصادية على زعزعة الاستقرار كما أن أثارها قد تكون غير مؤكده ويعاب على النماذج الكلاسيكية الجديدة أنها لا تقدم شرحاً دقيقاً لتقلبات الدورة التجارية(الخضراوى،١٩٩٣) ففي حالة غياب التوقعات الرشيدة يمكن للسياسة الاقتصادية أن تؤثر في الناتج القومي وفي حالة وجود التوقعات الرشيدة فإن أية تغييرات قد تشهدها السياسة الاقتصادية لن تكون ذات فاعلية وترجع هذه النتيجة إلى الدعامتين اللتين يقوم

عليهما النموذج ونقصد بهما توازن السوق ورشاده التوقعات(الخضراوى،١٩٩٣).

فوجود التوقعات الرشيدة يساعد على تحقيق الاستقرار الاقتصادي وبالتالي تحقيق الاستقرار السياسي وبالتالي فإن غياب التوقعات الرشيدة ساعد على زعزعة الاستقرار في كثير من الدول ومن بينها مصر.

فمما لاشك فيه ان فرضية التوقعات الرشيده أحدثت أثرا مهماً في مجال التحليل الاقتصادي الكلي على مدار الربع قرن الماضي حيث أدت إلى إعادة صياغة النماذج الاقتصادية الكلية بصورة جذريه وأسهمت في تعميق فهمنا عن الكثير من الأمور الخاصة بصناعة السياسة الاقتصادية أن الدور الخطير الذي لعبته ومازالت فرضيه التوقعات الرشيدة في التحليل الاقتصادي الكلي يدعونا إلى الاعتقاد بأنه بالرغم من الانتقادات التي وجهت للفرضية فإن ذلك لن يحول دون استمرار استخدام الفرضية في المستقبل

ولا ننسى أن نذكر أن من أهم العوامل التي ساعدت على انتشار الفرضية بشكل واسع هو تركيز فرضيه التوقعات الرشيدة على العيوب المتعلقة بصياغة التوقعات في النماذج الإقتصادية وقتها والأداء الغير مناسب لسياسات إدارة الطلب في التحكم في البطالة والتضخم حيث تعثر مفهوم منحنى فيلبس بصورته التقليدية في السبعينات عندما إرتفعت مستويات البطالة والتضخم معاً وكذلك انتشار فرضية حياد السياسة الاقتصادية للفكر النيوكلاسيكي والقبول المتزايد للفكر النقدي(داودى،٢٠٠٥).

وأخيراً فقد أدى تفاقم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وتفشي الفساد واستئثار نخبة ضيقه مرتبطة بالسلطة بعوائد التنمية إلى تزايد حالة السخط السياسي والإجتماعي وظهور حركات احتجاجات واسعة في العديد من الدول العربية ومع اتجاه عدد من الدول العربية إلى تبني سياسات التحرير الإقتصادي واقتصاد السوق فى السنوات الأخيرة تراجع الدور الاقتصادي والإجتماعي للدول العربية بشكل ملحوظ مما أثر بالسلب في قطاعات واسعة كانت تعتمد بشكل كبير على دعم الدوله وقد تزايدت بالتالي مظاهر الفقر والتهميش وشهدت عدة دول عربيه تصاعداً في وتيرة الاحتجاجات العمالية والفئوية للمطالبة برفع الأجور ومحاربة الفساد والغلاء وتحسين الظروف المعيشية للعمال واتسعت الفجوة بين الأغنياء والفقراء بشكل ملحوظ(شحاته، ٢٠١١، ص١١).

فقد آثار تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي في العديد من الدوائر الاقتصادية والسياسية الأكاديمية منها والتنفيذية الكثير من الجدل حول طبيعة تلك الآثار على الصعيد السياسي لاسيما فيما يتعلق بالتأثير على واقع الاستقرار السياسي لأي نظام وفي هذا الصدد توصلت بعض الدراسات إلى حقيقة أنه يوجد إتجاهين رئيسيين أولهما يسلط الضوء على الآثار الاجتماعية والاقتصادية السلبية العديدة التي يمكن ان تنتج من جراء تطبيق تلك البرامج بصفه عامه والتي من ثم يمكن أن تؤثر سلباً على الأستقرار السياسي للنظام مستنداً في ذلك إلى ان هزا البرنامج إذا كان يستهدف رفع القدرة التنافسية للإقتصاد الوطني لأى دوله من خلال زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتخفيض معدلات التضخم فأنها لا تأخذ بعين الاعتبار تحقيق العدالة الاجتماعية حيث ينتج عنها آثار اجتماعيه خطيرة تتمثل في ازدياد معدلات البطالة وتدني مستويات المعيشة لدى الشرائح ذات الدخل المنخفض نتيجة إرتفاع أسعار الخدمات والسلع بسبب تحرير الأسعار ورفع الدعم عن السلع والخدمات الأساسية وغيرها وهو ما يؤثر بلا شك على الاستقرار السياسي للنظم بينما يؤكد ثانيهما على الآثار الإيجابية لتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي على الاستقرار السياسي للنظام من خلال تدعيم مقومات إستقراره وليس تقويضها مرجعاً بعض المظاهر السلبية إلى فشل الحكومات في التطبيق على نحو سليم(فهمى ،٢٠٠٥،ص٢٨٦) . وأخيراً حدثت ثورات الربيع العربي في تونس ومصر وليبيا واليمن وغيرها ثورات على الظلم والفساد والبطالة والتضخم والفقر وعدم العدالة الاجتماعية "ومن أهم المحالات في تفسير قيام الثورات المحاولة التي قام بها تيدجور في كتابه الشهير بعنوان ،،لماذا يثور

الناس؟؟ المنشور عام ١٩٧٠والذي طرح فيه فرضيه تقوم على أن الثورة هى نتاج تلاقي بين الحرمان وتدهور شرعيه النظام السياسي ونمو الأفكار الثورية على أي نحو كانت فكلما زادت رقعة الحرمان في المجتمع وتناقصت شرعية النظام وكلما نمت الأفكار الثورية كلما كانت قدرة الناس على الثورة والتمرد كبيره(زايد ،٢٠١١،صص٢١-٢٢). وتوصل الكثير من المتخصصين إلى ان السبب أيضاً وراء الاضطرابات الداخلية بما في ذلك الثورات هو التغيير المصاحب لعمليات التحديث التي تمر بها المجتمعات فالمجتمعات التقليدية ذات الأنماط السلطوية القديمة والاقتصاديات البسيطة لا يصيبها العنف بشكل نسبي حيث يعيش الأفراد مثل أسلافهم ولا يتوقعون الكثير كما تتعرض المجتمعات العصرية المتقدمة ذات الأنماط السلطوية العقلانية والاقتصاديات المنتجة لأنماط محدودة نسبياً من العنف ولكن فى المرحلة البينية عندما تبدأ الحداثة في تغيير المجتمعات التقليديه يزداد احتمال العنف وبذلك تكون قد خرجت من مرحلة الاستقرار التقليدى لكنها لم تصل بعد لمرحلة الاستقرار العصري فكل شئ يتغير في مثل هذه المجتمعات الاقتصاد وأسلوب الحياة والنظام السياسي مما يتسبب في حالة من الارتباك لدى الشعب تجعله مستعدا لممارسة العنف

شكل (٣)

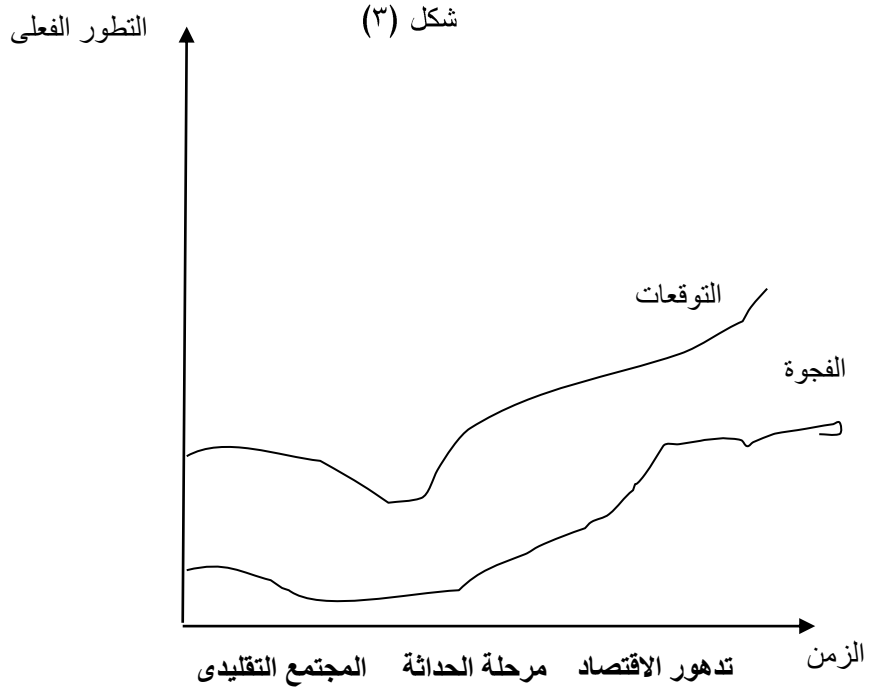

التعليق على الشكل:

من بين طرق معرفه تأثير النمو الإقتصادي في أى مجتمع هو تمثيله فى صورة رسم بياني وفيما يلي يمثل الخط المتصل التغيير الإقتصادي الفعلي في مجتمع آخذ في الحداثة وهو متصاعد بشكل عام أما الخط المتقطع فيمثل توقعات الأفراد وفي المجتمع التقليدي يسار الرسم البياني ينخفض مستوى الأداء الفعلي والتوقعات ومع تصاعد النمو تبدأ التوقعات في التزايد بمعدل أسرع من مستوى الأداء الفعلي وقد يمر المجتمع بمرحله من تردي الأوضاع الاقتصادية فتحبط التوقعات وفجأة تظهر فجوه كبيره بين ما يريده الناس وما يستطيعون الحصول عليه وبتعبير دانيال لينر تصبح نسبة المراد الحصول عليه مقلقه مما يولد ثورة الاحباطات المتزايدة(رجب، ٢٠١١ ،ص٧). مما سبق ظهر واضحا اثر الاقتصاد على الاستقرار السياسى.

وبداية من عام ٢٠٠٨بدأت الإضطرابات الداخلية فى مصر فى الظهور والإنتشارضد الفساد والبطالة والفقر فى أكثر من مكان ولا ننسى أحداث المحلة فى هذا العام والذى كان يعتبر الشرارة الأولى لثورة ٢٥ يناير ٢٠١١؛تلك الثورة التى قامت ضد الفساد والإستبداد فى الحكم والفقر والبطالة .

- الدراسات السابقة :

بتحقق الاستقرا ر السياسى والنمو الاقتصادى الجيد والعدالة الاجتماعية والاستقرار الاقتصادى يتم قطع الطريق على اهم الاسباب المؤدية للثورات واتضح من المقدمة السابقة مدى الارتباط بين الاستقرار السياسى والاستقرار والاقتصادى والنموالاقتصادى فى المجتمع ان عدم تحقق الاستقرار السياسى وكبت الحريات السياسية والمدنية وضعف الديمقراطية والفساد والاستقرار الاقتصادى فى شكل انخفاض معدلات البطالة والتضخم والنمو المعيب والفقر يؤدى الى الاضطرابات والعنف والاحتجاجات والثورات ان الارتباط قوى بين الاقتصاد والسياسة كما ظهر من المقدمة السابقة وكلاهما يؤثر فى الاخر كما سنرى من الدراسات السابقة التالية ومنها نستطيع معرفة اهم الاسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية المسببة للثورات ومدى التداخل بينها وبعضها البعض وبين هذه الاسباب

- دراسة (Ronen Bar-El(2009

هذه الدراسة على مجموعة من الديكتاتوريات المختلفة (دول ذات حكم ديكتاتورى)وقامت على دراسة العلاقة بين الحكم الديكتاتورى والتنمية وعدم الإستقرار السياسى وقامت هذه الدراسة

بتطبيق نموذج للنمو الإقتصادى لدراسة مصادر الإختلافات فى الأداء الإقتصادى وسياسة القمع بين الديكتاتوريات بالتوازى مع المنافع المتحققه من المنافسة السياسية فى الديمقراطيات (الدول ذات الحكم الديمقراطى)وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج الأتية :

١- فى الأنظمة الديمقراطية فإن المنافسة السياسية تقدم الحوافز لتحقيق المنافع الإجتماعية والسياسات المناسبة لتحقيق ذلك .

٢- فى أنظمة الحكم الأوتوقراطية (الإستبدادية) فإن هناك زيادة كبيرة فى إحتمالية نجاح التمرد على هذه الأنظمة .

٣- إن التهديدات المستمرة لأنظمة الحكم الديكتاتورية والتى تهدد إستقرار هذه الأنظمة من الممكن أن تعود بمزايا إقتصادية لسكان هذه الدول من خلال هذه الحكومات لضمان استمرار الحكم الديكتاتورى .

- دراسة (Michael A. Nelson and Ram D. Singh 1998)حيث قاما بدراسة العلاقة بين الديمقراطية و النمو الاقتصادى خلال الفترة من ١٩٧٠-١٩٨٠على عينه من ٣٦دولة من الدول النامية وهذه الدراسة تمت عن طريق عمل مسح بواسطة مقياس غاستيل للحقوق السياسية والحريات المدنية باستخدام تحليل الانحدار (ols)و هو قائم على أربعة عناصر رئيسية للديمقراطية وهى حرية المشاركة وحرية ممارسة الحقوق وحرية الرأى وحرية الفرد فى اتخاذ قرارات تخصيص موارده الإقتصادى وقد توصلت الدراسة إلى أن نقص الحرية والديمقراطية وإنكار الحقوق المدنية و الحقوق الخاصة(كسبب سياسى للثورة) له تأثير ضار على النمو الاقتصادى فى الدول النامية خلال العقدين الأخيرين كذلك وضحت الدراسة أن وجود الديمقراطية حقق معدل نمو مرتفع فى الدول النامية مثل كوريا - البرازيل - تايوان- سنغافورة حيث أن النمو الاقتصادى القوى مرتبط ببيئة ديمقراطية جيدة بالإضافة إلى ذلك أوضحت هذه الدراسة أن هناك عوامل إضافية ساهمت فى الأداءالإقتصادى الضعيف نسبيا فى الدول النامية وهى إنخفاض تدفق رأس المال الأجنبى لعدد من الدول النامية بعد عام ١٩٨١م.

- دراسة :Patrick T. Brandt and jay ulfelder (2010)

قامت هذه الدراسة على تحليل العلاقة بين عدم الإستقرار السياسى والنمو الإقتصادى خلال الفترة ١٩٧٢إلى ٢٠٠٧. وفى هذه الدراسة تمر اختبار العلاقة بين النمو الإقتصادى والأشكال المختلفة من الاستقرار السياسى مثل الاضطرابات الإجتماعية ،نشوب الحرب الأهلية،

والانقلابات العسكرية والانتقالات إلى ومن الديمقراطية وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن نسبة الاحتجاج المدنى وخطر محأولات الانقلاب ترتفع خلال فترات النمو الاقتصادى البطىء وكذلك توصلت الدراسة إلى مفاجئة على عكس التوقعات التقليدية وهى أن نشوب الحروب الأهلية ومحأولات الانقلاب على الحكومات الدكتاتورية والتحول إلى ومن الديمقراطية تزيد فى فترات زيادة النمو الإقتصادى وليس بطئها وتوصلت الدراسة أيضا إلى أن نمو الناتج المحلى الإجمالى يكون ضعيف فى كل هذه الأشكال من عدم الاستقرار السياسى

- دراسة :Swsun E.Rice and Junet Lewis(2006)

قامت هذه الدراسة على تحليل العلاقة بين الفقر(كسبب اقتصادى للثورة) والحرب الأهلية وتوصلت إلى أن نشوب الحرب الأهلية فى كل من سيراليون وطاجيكستان أدت إلى الفقر والهبوط الاقتصادي الحاد حيث فى سيراليون عندما اندلعت الحرب الأهلية فى التسعينات من القرن الماضى انخفضت GNI للفرد من ١١٢٠$ فى ١٩٨٠إلى ٦٥٠$ فى عام ٢٠٠٠.أيضا فى زائير (الكونغو الديمقراطية) فإن انفجار الحرب الأهلية فى منتصف التسعينات نتيجة فساد الحكومة والحكم الدكتاتوري وضعف البنية التحتية أدى إلى فقر شديد ففى عام ١٩٩٥ بلغ GNI للفرد ١٣٠$ ليجعل زائير ثانى أفقر دول العالم وكذلك هايتى فإن نتيجة إنقلاب عسكرى عنيف وثورة سياسية انخفض دخل الفرد بشدة من ٤٣٠$ عام ١٩٩١ إلى ٢٦٠$ فى عام ١٩٩٤ مما أدى إلى زيادة البطالة والتفاوتات الكبيرة فى الدخول ونفس الحال حدث فى كل من فلسطين والعراق .

-دراسة قام بها Jakobde Haan and Clemens L.J.Siermann 1996

لدراسة العلاقة بين عدم الاستقرار السياسى والنمو الاقتصادى خلال الفترة من١٩٦٣إلى ١٩٨٨على عينة من ٩٧دولة حول العالم باستخدام (cross section model)وكذلك العلاقة بين الحرية والنمو الإقتصادى وقد تم اختبارما إذا كان النقص فى الإستقرار السياسى والحرية السياسية(كسبب سياسى للثورة) ذات تأثير سلبى على النمو الإقتصادى وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن فى أفريقيا عدم الاستقرار السياسى يخفض النمو الاقتصادى مباشرة من خلال التأثير على نمو رأس المال أما فى آسيا فإن عدم الإستقرار السياسى يعوق الإستثمار كذلك فإن الكبح السياسى يقلل النمو الاقتصادى وأخيرا فى أمريكا اللاتينية فإن الكبح السياسى يقلل النمو

الإقتصادى وقد تم قياس الحرية عن طريق مقياس غاستيل بإعتبارها متغير وهمى أما بالنسبة لعدم الإستقرار السياسى فقد تم قياسه من خلال العدد الإجمالى لتغيرات الحكومة .

- دراسة لـــ "لانت بريتشت" و "دانيال كوفمان" ١٩٩٨

حيث قام بدراسة أثر الحريات المدنية و الديمقراطية(كسبب سياسى للثورة) على أداء المشروعات الحكومية لمجموعة من المشروعات التى يمولها البنك الدولى حوالى ١٢١مشروع خلال الفترة من ١٩٧٤إلى ١٩٩٧فى العديد من البلدان والتى تشمل دول فى جنوب أفريقياوشرق آسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وجنوب أسيا وشمال أفريقيا ومن خلال استخدام التحليل التطبيقى وبإستخدام مؤشرين لنجاح المشروعات وهما معدل العائد الإقتصادى للمشروع وتصنيف بسيط يبين ما إذاكان المشروع قد حقق أهدافه الإنمائية أم لا وقد تم قياس الحريات المدنية من خلال استخدام مقياس (freedom house) ومقياس (Charles humana1985)ومقياس تعدد وسائل الإعلان ومقياس حرية تأسيس الجمعيات وبالنسبة للديمقراطية فقد تم استخدام طائفه من مؤشرات الديمقراطية مثل إذا كان هناك أحزاب سياسية متعددة أو إذا كانت السلطة التشريعية قد تم انتخابها وفقا لعملية انتخابية سليمة وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الحريات المدنية والديمقراطية تحقق قدر أكبر من الفعالية الحكومية ولها دور فى تحسين الأداء الاقتصادى للدولة وتحقيق الاستقرار وعدم الفوضى كذلك فإن الحريات المدنية لها قوة فائقة فى تحسين الأداء حتى فى الأوضاع الديمقراطية غير الكاملة فى حين أنه لو كان هناك تحسن فى الديمقراطية دون أن يقترن بزيادة فى الحريات المدنية فإن ذلك لن يكون له تأثير على الأداء.

- دراسة Matthias Busse, Carsten hefeker (٢٠٠٥)

وهذه الدراسة عن العلاقة بين المخاطر السياسية والمؤسسات وتدفقات الإستثمار الأجنبى المباشر خلال الفترة من ١٩٨٤ إلى ٢٠٠٣ على عينة من ٨٣ دولة من الدول المنخفضة ومتوسطة الدخل والمتغيرات المستخدمة فى الدراسة تشمل ١٢ مؤشر لقياس المخاطر السياسية والمؤسسات ومنها الاستقرار الحكومى والنزاع الداخلى والنزاع الخارجى ومستوى الفساد وتأثير الجيش فى السياسة والتوترات الدينية والتوترات العرقية والنظام القانونى والديمقراطية وقوة المؤسسات وكل مؤشر منهم على مقياس من صفر إلى ١٢ وكلما زادت قيمة المؤشر دلت على انخفاض المخاطر السياسية وجودة المؤسسات، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: أن الاستقرار الحكومي وغياب النزاع الداخلي والعرقي والتوترات وتوافر الحقوق الديمقراطية الأساسية وضمان نظام القانون كلها محددات هامة جداً لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ويعتبر

الاستقرار الحكومي وجودة الجهاز الإداري للحكومة وتوافر النظام والقانون من المؤشرات الهامة لاتخاذ قرارات الاستثمار في الشركات متعددة الجنسيات.

- دراسة "إرنستو هيرناندیز –كاتا١٩٩٩

وهذه الدراسة عن السياسات الإقتصادية وأفاق النمو فى أفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة من ١٩٩٥إلى ١٩٩٨مقارنة بالفترة من ١٩٩٠إلى ١٩٩٤على عينة من دول أفريقيا جنوب الصحراء و قد توصلت هذه الدراسة إلى ضرورة أنهاء الصراعات المسلحة فى دول أفريقيا جنوب الصحراء حيث تدمر الثروة البشرية و المادية و تحول الموارد بعيداً عن التعليم و الصحة والبنية الأساسية.وتوصلت هذه الدراسة أيضا أنه لتحقيق نمو مستدام فى أفريقيا يجب زيادة الإستثمار وخاصة الإستثمار الخاص وهذا يتطلب الحفاظ على بنية مستقرة للإقتصاد الكلى والقيام بتحسينات بعيدة المدى فى مجال التنظيم الإدارة لتلافى حدوث تدخلات لا مبرر لها فى النشاط الخاص

- دراسة ــ "شيريل وجرأى ودانيال كوفمان" ١٩٩٨

هذه الدراسة عبارة عن استقصاء أجرى مؤخرا بين أكثر من ١٥٠من المسؤولين العموميين الرفيعى المستوى والأفراد البارزين فى المجتمع المدنى فى أكثر من ٦٠بلد نامى حيث تحدثت هذه الدراسة عن الأسباب الجوهرية والتكاليف الرئيسية للفساد (كسبب من اسباب الثورات)و العلاقة بين الفساد و التنمية و المقترحات لتعزيز الجهود المبذولة لمحاربة الفساد فى الاقتصاديات النامية و الاقتصاديات التى تمر بمرحلة إنتقال وقد صنف المجيبون على الاستقصاء فساد القطاع العام على أنه أشد العقبات التى تواجه التنمية والنمو فى بلدأنهم وذلك فى الفترة من ١٩٩٦و١٩٩٧و توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة بين الفساد و الافتقار إلى الإصلاح الاقتصادى و إصلاح القطاع العام.

- دراسة Ari Aisen and Francisco Jose Veiga (2005)

هذه الدراسة عن العلاقة بين عدم الاستقرار السياسى والتضخم(كسبب اقتصادى) باستخدام (dynamic panel data system – GMM) فى عينة على ١٧٨ دولة خلال الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٩٩.

ومن أهم النتائج التى تم التوصل إليها من هذه الدراسة:

(١) إن الدرجات العالية من عدم الاستقرار السياسى والمقاسة باستخدام مجموعة من العوامل السياسية والمؤسساتية ينتج عنها معدلات تضخم عالية.

(٢) الحكومات الجديدة التى تعمل فى بيئات مؤسساتية وسياسية غير مستقرة تنتهى فى فترة قصيرة.

(٣) إن عدد التغييرات الحكومية أو الأزمات الحكومية لا يقيسوا فقط عدم الاستقرار السياسى ولكن أيضاً السياسة الاقتصادية المتغيرة (تغير السياسة الاقتصادية).

(٤) سبب معدلات التضخم العالية هو استخدام الحكومات لسياسات مالية ونقدية سيئة.

(٥) ضرورة العمل على إصلاح المؤسسات وخلق آليات فعالة باعثة على استقرار الأسعار فى المدى البعيد.

(٦) ضرورة أن تعمل الإصلاحات على تخفيض عدم الاستقرار السياسى وزيادة الحرية الاقتصادية وتحقيق الديمقراطية مما يساعد بالتأكيد على تخفيض التضخم.

دراسة أخرى قام بها البنك الدولى ١٩٩٦ لدراسة العلاقة بين عدم الاستقرار السياسى وكل من معدل الادخار و النمو فى عينة من دول أفريقيا جنوب الصحراء.

	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٩
معدل الادخار (%)	١٠.٤٧	٧.٢١	٧.٠٨	٥.٧٧
معدل النمو (%)	٢.٤٢	٢.٥٤	٣.٨٣	٣.٤٠
عدم الاستقرار السياسى	- ٠.٠٤٠٦	- ٠.٠٣٨١	- ٠.٦٥١	٠.٢٩٠٧
المصدر	البنك الدولى ١٩٩٢.			

و قد توصلت هذه الدراسة إلى هبوط نسبة المدخرات خلال فترة العينة مع ملاحظة أن معدل النمو فى الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى (GDP) متذبذب خلال فترة العينة أى يرتفع ثم ينخفض مما يدل على أن الانخفاض فى معدل الادخار لا يحدث بسبب انخفاض معدل النمو فقط و نجد أن عدم الاستقرار السياسى (pi) يأخذ فى الزيادة طوال فترة الدراسة مما يؤيد الرأى بوجود علاقة بين عدم الاستقرار السياسى و المدخرات.

- دراسة لـــ Gwido Tabellinir,sule ozler 1991

قاما بدراسة العلاقة بين عدم الاستقرار السياسى والديون الخارجية خلال الفترة من ١٩٧٢ إلى ١٩٨١ على عينة من ٥٥ دولة من الدول النامية وقد تم التعبير عن عدم الإستقرار السياسى

كمتغير وهمى يعبر عن التغيرات الحكومية ويأخذ القيمة (١) فى السنوات التى بها تغيرات حكومية و (صفر) فى السنوات خلاف ذلك و قد توصلت هذه الدراسة إلى أن عدم الاستقرار السياسى(كمسبب سياسى للثورة) يؤدى إلى مزيد من القروض و الديون الخارجية خصوصاً فى الدول ذات أساليب الحكم التى تتسم بالمخاطرة بينما لا يوجد تأثير لعدم الاستقرار السياسى على الاقتراض الخارجى فى نظم الحكم ذات الثقة المالية أو الدول ذات الثقة المالية ومن النتائج أيضا أن عدم الإستقرار السياسى الداخلى يزيد الطلب على الإقتراض بالعملة الأجنبية.

دراسة لـــ Alberto Alesina- roberto Peroti 1993

حيث قاما بدراسة العلاقة بين توزيع الدخل و عدم الاستقرار السياسى و الاستثمار خلال الفترة ١٩٦٠إلى ١٩٨٥على عينة من (٧٠دولة)حول العالم باستخدام اسلوب(2sls) وتم قياس عدم الإستقرار السياسى والإجتماعى من خلال مقياسين أحدهما يعتمد على حساب الظواهر أو الحوادث الأكثر أو الأقل شدة أو عنف والتى تسبب اضطرابات اجتماعية والأخر يعتمد على عدم استقرار السلطة التنفيذية وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن التفاوت فى توزيع الدخل يؤدى إلى عدم الاستقرار السياسى والذى يؤدى بدوره إلى تخفيض الاستثمار عن طريق خلق بيئة اقتصادية غير ملائمة ومن النتائج أيضا أن العديد من الدول فى جنوب آسيا عندها معدلات نمو عالية حيث قامت هذه الدول بإصلاحات حقيقة تقلل من عدم المساواة فى الدخل والثروة ونتيجة لهذه الإصلاحات أيضا فإن هذه الدول عندها استقرار سياسى نسبى وذلك بالمقارنة بدول أمريكا اللاتينية والتى عندها زيادة فى عدم المساواة فى توزيع الدخل ونمو أقل والمزيد من عدم الإستقرار السياسى والإجتماعى.

- دراسة لـــ KWABENA GYLMAH- BREMPONG AND THOMASL. TRAYNOR. 1997

قام الباحثون فى هذه الدراسة بدراسة العلاقة بين عدم الاستقرار السياسى والاستثمار فى الدول النامية خلال الفترة من ١٩٧٥إلى ١٩٨٩على عينة من ٣٨دولة من دول أفريقيا جنوب الصحراء باستخدام (cross national time series data and simultaneous equation model)و كذلك قاموا بدراسة العلاقة بين عدم الاستقرار السياسي و النمو الاقتصادي وكذلك قاموا بدراسة محددات الاستقرار السياسى وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة عكسية بين عدم الاستقرار السياسى ومعدل الاستثمار القومى و أن عدم الاستقرار السياسى يخلق بيئة غير ملائمة للاستثمار كذلك توصلت هذه الدراسة إلى أن هناك علاقة عكسية بين عدم الاستقرار

السياسى ومعدل نمو الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى و أخيراً توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة طردية بين زيادة الإنفاق العسكرى و وجود الحكومة المستبدة ووجود خبرة سابقة بعدم الاستقرار السياسى و بين زيادة عدم الاستقرار السياسى (وهو ما يخلق المناخ المؤدى للثورات).

دراسة لـــ Sebastian Edwards- Guido Tabellini 1991

تم دراسة العلاقة بين عدم الاستقرار السياسى و الضعف السياسى و التضخم خلال الفترة من ١٩٧١إلى ١٩٨٢على عينة من ٧٦دولة باستخدام تحليل الانحدار(ols)وتم قياس الإستقرار السياسى كتعبير عن التغيرات الحكومية و قد توصلت هذه الدراسة إلى أن الدول التى عندها بيئات سياسية غير ثابتة يكون عندها تضخم عالى أى أن هناك علاقة بين عدم الاستقرار السياسى والتضخم بينما لا يوجد دليل على وجود علاقة بين الضعف السياسى والتضخم حيث أن التضخم هو نتيجة السلوك الإستراتيجى للسياسيين أما فى حالة الضعف الحكومى فإن التضخم هو نتيجة حتميه للصراع بين الأحزاب ومن النتائج أيضا أن المؤسسات السياسية فى المجتمع تؤثر على قدرة المجتمع على صنع القرارات وقدرته على مواجهة الظروف الإقتصادية المضادة.

يتضح من خلال الدراسات السابقة ان غياب الاستقرار السياسى والنمو(كمسبب اقتصادى) يفتحان الطريق لحدوث الثورات وعدم الاستقرار فى المجتمع ووجود الاستقرار السياسى والنمو يفتحان الطريق لاستقرار المجتمع ويتضح ايضا الاسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى تؤثر فى الاستقرار والنمو وتؤدى الى الثورات وهما التضخم ونقص الديمقراطية والحريات السياسية والمدنية وضعف الادخار والفساد ومدى التاثيرات بينهما وتاثرهما ببعضهما البعض ويتضح ايضا ان هناك فجوة تتمثل فى اهمال هذه الدراسات لمحددات مهمة مثل البطالة والعدالة الاجتماعية والفقر كمسببات للثورات وارتباطهم بالاستقرار السياسى كذلك نلاحظ ان هذه الدراسات لم تحاول ان تجمع المحددات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للثورات المؤثرة فى الاستقرار السياسى والنمو فى نموذج واحد بشكل مباشر. وسوف يتم سد هذه الفجوة من خلال الدراسة الحالية حيث سيتم دراسة اهم المحددات السياسية للإستقرار السياسي وكذلك المحددات الإقتصادية والاجتماعية للإستقرار السياسي مع التركيز على المحددات التى كانت سببا فى قيام ثورة يناير ٢٠١١ من خلال دراسة أثر هذه المحددات علي الإستقرار السياسي وعلي النمو الإقتصادي مع تحديد أهم هذه المحددات تأثيرا علي الإستقرار السياسي والنمو ومدى التداخل بين هذه المحددات وبعضها البعض وتاثيرها على بعضها البعض

النموذج المستخدم لقياس الاسباب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لثورة يناير ومدى التداخل بينهما

توصيف النموذج المقترح

أولاً : مقدمـــة

من خلال إستعراض الدراسات السابقة للنموذج وكذلك النظرية الاقتصادية اتضح أنها تركز إهتمامها علي عدم الاستقرار السياسى وضعف النمو والاستثمار والتضخم والفساد وضعف الديمقراطية كاسباب سياسية واجتماعية واقتصادية لقيام الثورات والاضرابات الاجتماعية وأهملت هذه الدراسات الاهتمام بالبطالة والفقر كاسباب للثورات وكذلك سوء توزيع الدخل. كذلك نلاحظ من الدراسات السابقة للنموذج أنها لم تحاول أن تجمع العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية المؤدية للثورات و المؤثرة فى الاستقرار السياسى والنمو فى تحليل واحد بشكل مباشر وهو ما سوف نتناوله فى الدراسة الحالية بالإضافة إلى أننا سوف نستخدم عوامل أخرى فى النموذج مثل البطالة والفقر والتى لم تشملها الدراسات السابقة كاسباب اجتماعية للثورة وايضا سوف يتم دراسة التاثير المتبادل بين هذه الاسباب ومدى التداخل بينها وبعضها البعض وفى النموذج الحالى سوف يتم تقدير نموذج للعلاقة بين الاستقرار السياسى والنمو الاقتصادى فى مصر خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠١١ ولم يتم استخدام فترة أطول من ذلك نظراً لأن المتغيرات السياسية لم يكن يتم قياسها قبل التسعينات.

وسوف يشتمل النموذج على متغيرات البطالة والفقر وسوء توزيع الدخل والتضخم والفساد والحريات والاستقرار السياسى والنمو الاقتصادى. وبالنسبة للبيانات التى تخص المتغيرات الاقتصادية مثل البطالة والفقر والتضخم وسوء توزيع الدخل وسوف يتم الحصول عليها من البنك الدولى أما بيانات المتغيرات الأساسية مثل الفساد ومستوى الحريات والاستقرار السياسى فسوف يتم الحصول عليها من (WRI), (Wgi, World Bank).

حيث:

(World Guide Governance Indicators)

(Wri World Resource Institute)

ملحوظه : تم تحويل البيانات السنويه الى ربع سنويه باستخدام برنامج E views وتم معالجة البيانات المفقودة باستخدام طريقة (Series Means) باستخدام برنامج SPSS.

ثانيا: الاساليب الاحصائية المستخدمة

يعتمد هذا البحث على عدة اساليب احصائية وقياسية لتحقيق الهدف الرئيسى للبحث وذلك باستخدام البرنامج الاحصائى spss وتشمل ما يلى

١ – اختبار الاستقرار للسلاسل الزمنية المستخدمة(جذر الوحدةunit root)وذلك للتحقق من استقرار بيانات السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج المستخدم لتجنب الوقوع فى مشكلة الانحدار الزائف spurious) regression) وتتمتع السلسلة الزمنية بالاستقرار اذا اتسمت بثبات متوسط القيم والتباين عبر الزمن واعتماد التغاير بين اية قيمتين على الفجوة الزمنية وليس على القيمة الفعلية للزمن وبحيث يكون التغاير صفر او لا يختلف جوهريا عن الصفر او متناقص بدرجة كبيرة مع زيادة الفجوة الزمنية وعندما تكون السلسلة مستقرة يقال انها متكاملة من الرتبة صفر وواحد واشهر الطرق لتحقيق الاستقرار فى السلسلة الزمنية هو الاعتماد على الفروق الاولى وسوف يتم الاعتماد على اختبار ديكى فولار الموسع لاختبار جذر الوحدة (augmentedmm dickey fuller) والذى يقوم على فرض عدمى مؤداة تتمتع بيانات السلسلة الزمنية المستخدمة بعدم الاستقرار او بجذر الوحدة ضد فرض بديل وهو ان بيانات السلسلة الزمنية المستخدمة تتصف بالاستقرار وعدم وجود جذر الوحدة (عفان ،٢٠١٤)وكانت نتائج اختبار جذر الوحدة كما يلى :

first Difference		Level		نتيجة إختبارات جذر الوحدة للبيانات السنوية	
نتيجة إختبار ADF	فتـــرات التباطؤ	نتيجة إختبار ADF	فتـــرات التباطؤ	شكل المعادلة	إسم المتغير
(0.00)7.5-	صفر	(0.002)4.35-	صفر	INTERCEPT	GINI مستوى العدالة الاجتماعية
(0.008)3.890-	صفر	(0.011)3.77-	2	INTERCEPT	UNEMRATE معدل البطالة
(0.045)3.76-	3	(0.01)4.21-	2	TREND AND INTERCEPT	GDPS النمو الاقتصادى
(0.000)6.46-	صفر	(0.100)1.605-	1	NONE	INFRATE معدل التضخم
(0. 001)4.83-	3	(0.002)4.35-	صفر	INTERCEPT	PHC2$ الفقر مستوى
(0. 00)6.80-	صفر	(0. 07)2.83-	صفر	INTERCEPT	POLST الاستقرار السياسى
(0. 000)8.860-	صفر	(0. 014)4.124-	صفر	TREND AND INTERCEPT	COC التحكم فى الفساد
(0. 002)4.397-	صفر	(0. 067)2.855-	صفر	INTERCEPT	LOF الحريات السياسية والمدنية والديمقراطية
(0. 2123)2.802-	صفر	(0. 023)4.07-	2	TREND AND INTERCEPT	LOGGDPS

ملحوظة : تم تحديد العدد الأمثل لفترات الثقة وفقاً لمعيار SIC .

نتيجة إختبارات جذر الوحدة للبيانات الربع السنوية		Level		first Difference	
إسم المتغير	شكل المعادلة	فتـــــرات التباطؤ	نتيجة إختبار ADF	فتـــــرات التباطؤ	نتيجة إختبار ADF
GINI مستوى العدالة الاجتماعية	INTERCEPT	9	2.97-(0.041)	8	(0.032)3.081-
UNEMRATE معدل البطالة	INTERCEPT	9	3.185-(0.024)	4	(0.0831)2.672-
GDPS النمو الاقتصادى	TREND AND INTERCEPT	5	3.35-(0.064)	0	(0.633)1.92-
INFRATE معدل التضخم	INTERCEPT	5	2.625-(0.092)	4	(0.002)4.020-
PHC2$ الفقر مستوى	INTERCEPT	9	2.725-(0.074)	8	(0. 0031)3.915-
POLST الاستقرار السياسى	NONE	9	0.551(0.833)	11	(0. 058)1.872-
COC التحكم فى الفساد	INTERCEPT	9	1.271-(0.639)	11	(0. 002)4.054-
LOFI الحريات السياسية والمدنية والديمقراطية	INTERCEPT	9	7.442-(0.000)	8	(0. 1818)2.277-

ملحوظة : تم تحديد العدد الأمثل لفترات الثقة وفقآ لمعيار SIC .

ومنها نلاحظ أن كل المتغيرات السنوية ساكنة عند مستوى (Level) أما البيانات الربع سنوية فكانت كلها ساكنة عند مستوى (Level) ماعدا متغير الاستقرار السياسى والتحكم فى الفساد فكانوا ساكنين عند (first Difference) وسوف يتم إدخالهم جميعا فى معادلة الانحدار باستخدام (first Difference).

٢ – طريقة المربعات الصغرى العادية (ordinary least square) وسوف يتم استخدامها لتقدير معالم نموذج الانحدار ويمكن استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية فى تقدير النماذج ذات المعادلات المتتابعة وذلك عن طريق تقدير كل معادلة من معادلات النموذج بصورة مستقلة وقد تم التاكد من توافر الافتراضات اللازمة لاستخدام هذه الطريقة فى قياس العلاقات الاقتصادية وهى:

(١) الأخطاء العشوائية (البواقى تتوزع طبيعياً) بمتوسط يساوى الصفر.

(٢) ثبات تباين الأخطاء العشوائية (البواقى) حيث يأخذ شكل رسم الانتشار شكل عشوائى.

(٣) عدم وجود ارتباط كافى بين الأخطاء العشوائية كما يظهر من اختبار (Durbin-Watson).

(٤) عدم وجود ازدواج خطى بين المتغيرات المستقلة وتم التأكد من ذلك من قيمتى VIF أقل من ١٠ و السماحية أكبر من ٠.١٠ (Tolerance).

ثالثا : النموذج المقترح:

(١)المتغير التابع

:(GDP)-

سوف يتم استخدام الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترةمن عام ١٩٩٠ الى عام ٢٠١١ لمصر كمقياس للنمو الإقتصادى والذى يعتبر ضعفه من الاسباب الاقتصادية للثورة وسوف يستخدم مرة كتابع ومرة كمستقل .

– الإستقرار السياسى (political stability):والذى يعتبر غيابه سبب اساسى سياسى لقيام الثورة سوف يتم استخدامه كمتغير تابع ومرة كمتغير مستقل خلال الفترة المذكورة .

(٢) المتغيرات المستقلة :والتى تمثل المحددات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للثورات وسوف تستخدم كمتغيرات تابعة ايضا لمعرفة التاثيرات المتبادلة بينها وبعضها البعض

أ– معدل البطالة (unemployment rate)خلال الفترة من عام ١٩٩٠ الى ٢٠١١

ب– معدل التضخم (inflation rate):خلال الفترة من عام ١٩٩٠ الى ٢٠١١

ج – الفقر وسوء توزيع الدخل خلال الفترة من عام ١٩٩٠ الى عام ٢٠١١وقد تم استخدام معامل جينى كمقياس لتوزيع الدخل وتم استخدام مؤشر (poverty head count index)عند مستوى ٢دولار فى اليوم كمقياس للفقر خلال الفترة المذكورة .

د- الفساد وقد تم استخدام مؤشر (control of corruption):كمقياس للفساد خلال الفترة من ١٩٩٠ الى ٢٠١١.

ه – الحريات السياسية والمدنية وقد تم استخدام مؤشرlevel of freedom index كمقياس للحريات خلال الفترة المذكورة وكمقياس للديمقراطية أيضا.

(٣)الصيغة الرياضية :

1-gdp t = a. $+a_1$ coc $_t$ +a2 lofi $_t$+a3 post $_t$ + a4 unem$_t$ + a5 infr$_t$ + a6 gini$_t$ + a7 pohc$_t$ +E t

2- post t =a. + a_1 coc$_t$ + a2lofi $_t$ +a_3GDpt + a_4 unem$_t$ + a_5 infr$_t$ +a6 gini$_t$ + a7 pohc$_t$ +Et

3-unem$_{t=}$ a. $+a_1$ coc $_t$ +a2 lofi $_t$+a3 post t + a4gdp$_t$+ a5 infr$_t$ + a6 gini$_t$ + a7 pohc$_t$ +E t

4-infr$_{t=}$ a. $+a_1$ coc $_t$ +a2 lofi $_t$+a3 post t + a4 unem$_t$ + a5gdp$_t$ + a6 gini$_t$ + a7 pohc$_t$ +E t

5-lofi$_t$= a. $+a_1$ coc $_t$ +a2gdp$_t$ +a3 post t + a4 unem$_t$ + a5 infr$_t$ + a6 gini$_t$ + a7 pohc$_t$ +E t

6-pohc$_{t=}$ a. $+a_1$ coc $_t$ +a2 lofi $_t$+a3 post t + a4 unem$_t$ + a5 infr$_t$ + a6 gini$_t$ + a7gdp$_t$ +E t

7-gini$_{t=}$ a. $+a_1$ coc $_t$ +a2 lofi $_t$+a3 post t + a4 unem$_t$ + a5 infr$_t$ + a6gdp$_t$ + a7 pohc$_t$ +E t

8-coc$_{t=}$ a. $+a_1$gdp$_t$ +a2 lofi $_t$+a3 post t + a4 unem$_t$ + a5 infr$_t$ + a6 gini$_t$ + a7 pohc$_t$ +E t

حيث A7 ـــــــــــــــ .a ـــــــــــــــ معاملات المتغيرات المستقلة

Post ـــــــــــــــ الاستقرار السياسى

Unem ـــــــــــــــ معدل البطالة

Gdp ـــــــــــــــ الناتج المحلى الإجمالى

Infr ـــــــــــــــ معدل التضخم

Lofi ـــــــــــــــ مؤشر مستوى الحريات

Phc$ ـــــــــــــــ مؤشر فقر الرؤوس عند مستوى٢ دولار فأقل فى اليوم.

Gini ـــــــــــــــ معامل جينى

Coc ـــــــــــــــ (control of corruption)كمقياس للفساد

Lofi ـــــــــــــــ مؤشر مستوى الحريات level of freedom index

E_t ـــــــــــــــ الخطأ العشوائى

وقد تم استخدام بيانات هذه المتغيرات فى الفترة من عام ١٩٩٠ الى عام ٢٠١١وتم إدخالها فى نموذج انحدار متعدد وتم تحليلها بإستخدام برنامج (spss)وكانت النتائج كالتالى (انظر ملحق رقم (١)ورقم (٢):

رابعا – التعليق على النتائج :

(أولاً : التعليق على النتائج السنوية)

بالنسبة للاستقرار السياسى والنمو الاقتصادى

(أ) إختبار صلاحية النموذج:

من جدول model summary فى صفحة ٣١ نلاحظ أن rsquare =.77وهى أن ٧٧%من التغير الحادث فى المتغير التابع يرجع الى وجود المتغيرات المستقلة وكذلك من جدول model summaryفى صفحة ٣٠ نلاحظ أن

r squaire =.54 وهى توضح أن 54% من التغير الحادث فى المتغير التابع يرجع الى وجود المتغيرات المستقلة مع ملاحظة ارتفاع معامل الارتباط فى الجدولين على التوالى حيث كان r=.88فى الجدول الأول r =.73 فى الجدول الثانى وهو ما يوضح صلاحية النموذج .

(ب) إختبار معنوية النموذج:

من جداولanovaفى صفحة ٣١ ، ٣٠ نلاحظ أنه مع افتراض مستوى معنوية ٥% نجد أن sig=.001أى <01.فى الجدول الأول وكذلك الثانى حيث أن sig = .009

أى <01.وبالتالى فإن النموذج معنوى .

(ج) إختبار معنوية النتائج :

من جدول coefficients فى صفحة ٣٢ نلاحظ :

- بالنسبة للفساد كانت القيمة الاحتمالية sig =.015أى أقل من ٥% وهو يعنى أن تأثير الفساد فى الاستقرار السياسى تأثير معنوى طردى.
- بالنسبة لمستوى الحريات نجد ان sig =.015اى أقل من ٥% وهو يعنى أن تأثير مستوى الحريات فى الاستقرار السياسى تأثير معنوى عكسى.
- بالنسبة لمعدل البطالة نجد أن sig=.001 أى اقل من 1% وهو يعنى أن له تأثير كبير جدا وعكسى على الاستقرار السياسى

- بالنسبة لمعدل التضخم فإن sig=.019% أى أقل من ٥%وهو يعنى أن له تأثير كبير جدا وطردى على الاستقرار السياسى .
- بالنسبة لمعامل جينى فإن sig=.001أى أقل من ١% مما يعنى أن لها تأثير كبير جدا وطردى على الاستقرار السياسى .
- بالنسبة الناتج المحلى الاجمالى فإن sig=0.03أى أقل من ٥% مما يعنى أن النمو له تأثير معنوى عكسى على الإستقرار السياسى .

ومن جدول (coefficients)فى صفحة ٣١ نلاحظ:

- بالنسبة لمستوى الحريات فإن١sig=.00<١%مما يعنى أن للحريات السياسية والمدنية تأثير كبير ومعنوى عكسى على النمو الإقتصادى .
- بالنسبة لمعدل البطالة فإنsig=.004<١%مما يعنى أن البطالة لها تأثير كبير جدا عكسى على النمو الاقتصادى .
- بالنسبة لمعدل التضخم فإن sig=.09<1,%مما يعنى أن هناك تأثير معنوى طردى للتضخم على النمو الاقتصادى
- بالنسبةلمعامل جينى فإنsig=.03 <٥% مما يعنى تأثيره المعنوى الطردى على النمو الاقتصادى .
- بالنسبة للاستقرار السياسى فإن sig=.008<١% مما يعنى أن له تأثير معنوى عكسى وكبير جدا على النمو الإقتصادى.

ولتوضيح التاثيرات المتبادلة بين الاسباب السياسية والاجتماعية والاقتصادية تم التوصل اليها عند استخدام المتغيرات المستقلة كمتغيرات تابعة وكانت النتائج كما هى واضحة فى الجداول التاليه وذلك باستخدام المعادلات السابقة من المعادلة رقم ٣

التعليق على النتائج :

بالنسبة لمستوى الحريات السياسية والمدنية والديمقراطية :

(أ)إختبار صلاحية النموذج:

من جدول MODEL SUMMARY في صفحة ٣٦ نلاحظ أن RSQUARE=0.79 وهي توضح أن 79% من التغير الحادث في المتغير التابع يرجع إلى وجود المتغيرات المستقلة وكذلك نلاحظ أن معامل الأرتباط = 89% .

(ب) إختبار معنوية النموذج:

من جدولANOV A في صفحة ٣٦ نلاحظ أن مع إفتراض مستوى معنوى 1% فإن SIg=0.000 أي أقل من 1% وهذا يوضح معنوية النموذج .

(جـــ)إختبار معنوية النتائج:

من جدول COEFFICIENTS في صفحة ٣٧ نلاحظ ما يلي عند النظر الى عمودي بيتا و SIg

بالنسبة للفساد فأن SIg=0.07 أي أقل من 10% وهو يوضح أن للفساد تأثير معنوي وطردي على مستوى الحريات السياسية والمدنية والديمقراطية .

بالنسبة لمعامل جيني فأن SIg=0.001 أي أقل من 1% وهو يوضح أن للعدالة الاجتماعية تأثير معنوي وطردي على مستوى الحريات السياسية والمدنية والديمقراطية .

بالنسبة للإستقرار السياسى فأن SIg=0.003 وهى أقل من 1% وهو يوضح أن للاستقرار السياسى فى مصر تأثير معنوي وطردي على مستوى الحريات السياسية والمدنية والديمقراطية.

بالنسبة للنمو الاقتصادى فأن SIg=0.022 أي أقل من5% أى أن له تأثير معنوي عكسى على مستوى الحريات والديمقراطية .

بالنسبة لمعدل البطالة فأن SIg=0.001 أي اقل من 1% أى أن له تأثير معنوي عكسى.

بالنسبة لمعدل التضخم فأن SIg=0.000 أي أقل من 1% وهو يوضح أن للعدالة الاجتماعية تأثير معنوي وطردي على مستوى الحريات السياسية والمدنية والديمقراطية .

بالنسبة لمستوى الفقر

(أ) إختبار صلاحية النموذج:

من جدول MODEL SUMMARY في صفحة ٣٧ نلاحظ أن72. = R , RSQUARE=0.36 وهي تعنى أن ٧٢% من التغير الحادث في المتغير التابع يرجع إلى وجود المتغيرات المستقلة .

(ب) إختبار معنوية النموذج:

من جدولِANOV A في صفحة ٣٨ نلاحظ أنه مع إفتراض مستوى معنوى s% فإن SIg=0.014 أي أقل من s % وهذا يوضح معنوية النموذج .

(جـــ) إختبار معنوية النتائج:

من جدول COEFFICIENTS في صفحة ٣٨ نلاحظ ما يلي :

بالنسبة للفساد فأن SIg=0.000 أي أقل من 1% مما يعنى أن له تأثير معنوي وطردي على مستوى الفقر وذلك بالنظر الى إشارة معامل بيتا .

بالنسبة للإستقرار السياسى فأن SIg=0.060 وهى أقل من 10% مما يعنى أن له تأثير معنوي وطردي على مستوى الفقر وذلك بالنظر الى إشارة معامل بيتا .

بالنسبه لمعدل التضخم

(أ) إختبار صلاحيه النموذج

من جدول Model Summary فى صفحة ٣٤ نلاحظ أن R Square = 0.72 وهى تعنى أن ٧٢% من التغير الحادث فى المتغير التابع يرجع إلى وجود المتغيرات المستقلة ونلاحظ أن معامل الارتباط ٨٥% وهو ما يوضح صلاحية النموذج.

(ب) إختبار معنويه النموذج

من جدول ANOVA فى صفحة ٣٥ نلاحظ أنه مع افتراض مستوى معنوية ١% نجد أن Sig 0.000 = أى أقل من ١% وهذا يوضح معنوية النموذج.

(ج) إختبار معنويه النتائج

من جدول Coefficients فى صفحة ٣٥ نلاحظ عند النظر إلى عمود بيتا و Sig

- بالنسبة للفساد فإن Sig = 0.003 أى أقل من ١% أى أنه له تأثير معنوى وعكسى على معدل التضخم عند النظر إلى إشارة معامل بيتا.
- بالنسبة لمستوى الحريات والديمقراطية نجد أن Sig = 0.000 أى أقل من ١% وهذا يعنى أن له تأثير معنوى وطردى على التضخم.
- بالنسبة لمعامل جينى نجد أن Sig = 0.002 أى أقل من ١% وهذا يعنى أن له تأثير معنوى وعكسى على معدل التضخم.
- بالنسبة للاستقرار فإن Sig = 0.04 أى أقل من ٥% وهذا يعنى أن له تأثير معنوى وطردى على معدل التضخم.
- بالنسبة لمعدل البطالة فإن Sig = 0.014 أى أقل من ٥% وهذا يعنى أن له تأثير معنوى وطردى على معدل التضخم وهذا يوضح أن مصر خلال فترة البحث تمر بمرحلة الكساد التضخمى (Stagflation) أى الارتباط بين البطالة والتضخم وليس كما يعتقد منحنى فيليبس بوجود علاقة عكسية بين البطالة والتضخم.

بالنسبة لمعدل البطالة

(أ)اختبار صلاحيه النموذج

من جدولmodel summary في صفحه ٣٣ نلاحظ انRsquare=.67 وهي توضح ان ٦٧%من التغير الحادث في المتغير التابع يرجع الي وجود المتغيرات المستقله وكذلك نلاحظ ارتفاع معامل الارتباط حيث سجل ٨٢%وهو ما يوضح صلاحيه النموذج

(ب) إختبار معنويه النموذج

من جدول ANOVA فى صفحة ٣٣ نلاحظ انه مع افتراض مستوي معنويه ١%نجد ان sig=0.002

اي اقل من ١%وهذا يوضح معنوية النموذج

(ج) إختبار معنويه النتائج

من جدولcoefficients في صفحه ٣٤ نلاحظ بالنسبه لمستوي الحريات السياسيه والمدنيه والديمقراطيه كانت القيمه الاحتماليه sig=0.001 وهي أقل من ١%وهو يعني ان كبت الحريات السياسيه والمدنيه يزيد البطاله فهناك تاثير معنوي عكسي وذلك عند النظر الي قيمه بيتا في الجدول

بالنسبه لمعامل جيني فان sig=0.003 وهي أقل من ١%وهو يعني ان تاثيره معنوي طردي علي البطاله حيث ان نقص العدالة الاجتماعيه يؤدي الي زياده البطاله

بالنسبه لمعدل التضخم فانsig=. ٠١٨.

وهي أقل من ٥%وهو مايعني ان له تاثير معنوي طردي علي البطاله

بالنسبه للاستقرار السياسي فانsig=.٠٠٠ وهي اقل من مستوي ١%مما يعني ان له تاثير معنوي عكسي علي معدل البطاله حيث إن ضعف الاستقرار السياسي في مصر يؤدي الي زياده البطاله

بالنسبه للنمو الاقتصادي فانsig=0.006 وهي اقل من مستوي ١%مما يعني أن له تاثير معنوي عكسي علي البطاله حيث النمو الاقتصادي الضعيف يزيد من البطالة

بالنسبه للعداله في توزيع الدخل

(أ) إختبار صلاحيه النموذج

من جدول model summary في صفحة ٣٩ نلاحظ انRsquare=.67 اي ان ٦٧% من التغير الحادث في المتغير التابع يرجع الي وجود المتغيرات المستقله وكذلك نلاحظ ارتفاع

معامل الارتباط حيث سجل ٨٢%

(ب) إختبار معنويه النموذج

من جدولANOVA في صفحه ٣٩ نلاحظ أنه مع افتراض مستوي معنويه١%نجد ان sig=0.002 أي أقل من ١%وهو ما يوضح معنويه النموذج

(ج) إختبار معنويه النتائج

من جدولcoefficients في صفحه ٣٩ وبالنظر الي عمودي بيتا وsig نلاحظ

بالنسبه للفساد فان sig=0.003 اي أقل من ١%وهو ما يعني ان له تاثير معنوي وعكسي علي العداله الاجتماعيه

بالنسبه للاستقرار السياسي فانsig=0.001 اقل من ١%وهو مايعني أن له تاثير معنوي وطردي علي مستوي العداله الاجتماعيه

بالنسبه لمعدل البطاله فانsig=0.004 اقل من ١%وهو مايعني أن له تاثير معنوي وطردي علي مستوي العداله الاجتماعيه

بالنسبه لمعدل التضخم فانsig=0.002 أي أقل من ١%وهو ما يعني أن له تاثير معنوي وعكسي علي مستوي العداله الاجتماعيه

بالنسبه لمستوي الحريات والديمقراطيه فانsig=0.002 أي أقل من ١%وهو ما يعني أن لها تاثي معنوي وطردي علي العداله الاجتماعيه

بالنسبه لمستوي الفساد

(أ) إختبار صلاحيه النموذج

من جدول Model Summary فى صفحة ٤٠ نلاحظ أن R Square = .64 أى أن ٦٤% من التغيرات فى المتغير التابع يرجع إلى وجود المتغيرات المستقلة كذلك نلاحظ أن R=.80

(ب) إختبار معنويه النموذج

من جدول ANOVA فى صفحة ٤١ نلاحظ أنه مع افتراض مستوى معنوية ١% فإن Sig=0.001 أى أقل من ١% وهذا يوضح معنوية النموذج.

(ج) إختبار معنويه النتائج

نلاحظsig في صفحه ٤١ ومع النظر الى عمود بيتا وcoefficients نلاحظ

أي أقل من ١%وهو ما يعني ان له تاثير معنوي وطردي علي الفسادsig=0.007 بالنسبه للاستقرار السياسي فان

أي أقل من ٥%وهو ما يعني ان له تاثير معنوي وعكسي علي الفساد0.020=sig بالنسبه لمعدل التضخم فان

أي أقل من ١%وهو ما يعني ان له تاتير معنوي وطردي علي الفساد0.002=sig بالنسبه لمستوي الفقر فان

بالنسبة لمستوى العدالة الاجتماعية فان sig=0.032 اى اقل من ١% وهو ما يعنى أن له تأثير معنوى عكسى على الفساد

ثانياً : التعليق على النتائج الربع سنوية

بالنسبة للأستقرار السياسي

(أ) إختبار صلاحيه النموذج

من جدول model summary في صفحة ٤٢ نلاحظ أن .76 =Rsquare وهي توضح أن 76% من التغير الحادث في المتغير التابع يرجع الى وجود المتغيرات المستقلة وكذلك نلاحظ أن معامل الأرتباط = 87%

(ب) إختبار معنويه النموذج

من جدول ANOVA في صفحة ٤٣ وبإفتراض مستوي معنوية ١% نجد أن Sig = 0.000 أي أقل من١% وهذا يوضح معنوية النموذج .

(ج) إختبار معنويه النتائج

من جدول coefficients في صفحة ٤٣ نلاحظ ما يلي عند النظر الى عمودي بيتار SIG .

بالنسبة لمعامل جيني فإن Sig = 0.00 اى اقل من 1% مما يعنى أن له تأثيرمعنوى وطردى على الاستقرار السياسى .

بالنسبة لمعدل البطالة فإن SIG = 0.00 اى اقل من 1% مما يعنى أن له تأثيرمعنوى وعكسى على الاستقرار السياسى .

بالنسبة للفساد فإن SIG = 0.000 اى اقل من 1% مما يعنى أن له تأثيرمعنوى وطردى على الاستقرار السياسى .

بالنسبة للنمو الإقتصادى فإن SIG = 0.51 اىاكثر من ١٠% مما يعنى أن ليس له تأثيرمعنوى على الاستقرار السياسى .

بالنسبة للفقر والتضخم ومستوى الحريات فكان لها تأثير معنوى على الاستقرار السياسى ايضا.

بالنسبه للنمو الاقتصادي

(أ) إختبار صلاحيه النموذج

من جدولmodel summary في صفحه ٤٢نلاحظ ان Rsquare=.٤٣ وهي توضح ان ٤٣%من التغير الحادث في المتغير

التابع يرجع الي وجود المتغيرات المستقله وكذلك نلاحظ أن معامل الارتباط ٦٦%

(ب) إختبار معنويه النموذج

من جدول ANOVA فى صفحة ٤٢ نلاحظ أنه مع افتراض مستوى معنوية ١% نجد أن Sig 0.000 = أى أقل من ١% وهذا يوضح معنوية النموذج.

(ج) إختبار معنويه النتائج

من جدولcoefficients في صفحه ٤٢ نلاحظ عند التركيز علي عمودي بيتا وsig

بالنسبه للفقر فانsig=0.00 اي أقل من ١%وهو يعني ان له تاثير معنوي عكسي علي النمو الاقتصادي

بالنسبه للبطاله فان sig=0.0٠ اي أقل من ١%وهو يعني ان لها تاثير معنوي عكسي علي النمو الاقتصادي

بالنسبه للتضخم فان sig=0.0٨اي أقل من ١٠%وهو يعني ان لها تاثير معنوي عكسى علي النمو الاقتصادي

بالنسبه لمستوي الحريات والديمقراطيه فان sig=0.03 اي اقل من ٥%وهويعني ان لها تاثير معنوي عكسي علي النمو الاقتصادي

بالنسبه للفساد والعداله الاجتماعيه والاستقرار السياسى فلم يكن لها تاثير معنوي علي النمو الاقتصادي .

بالنسبه لمعدل التضخم

(أ) إختبار صلاحيه النموذج

من جدولmodel summary في صفحه٤٦نلاحظ أن Rsquare=0.50 اي ان ٥٠%من التغير الحادث في المتغير

التابع يرجع الي وجود المتغيرات المستقله كذلك نلاحظ أن معامل الارتباط ٧١%

(ب) إختبار معنويه النموذج

من جدول ANOVA في صفحه ٤٧ وبافتراض مستوي معنويه ١%فان sig=0.000اي أقل

من ١%وهذا يوضح معنويه النموذج

(ج) إختبار معنويه النتائج

من جدولcoefficients في صفحه ٤٧ نلاحظ من عمودي بيتا و sig

بالنسبه لمستوي الحريات والديمقراطيه فانsig=0.000 اي اقل من ١%مما يعني ان لها تاثير معنوي وطردي علي معدل التضخم

بالنسبه للفقر فان sig=0.03اي اقل من ٥%مما يعني أن لها تاثير معنوي طردى علي التضخم

بالنسبه للعداله الاجتماعيه فانsig=0.000 اي اقل من ١%مما يعني أن لها تاثير معنوي عكسي علي التضخم

بالنسبه لمعدل البطاله فان sig=0.000 اي اقل من ١%مما يعني أن لها تاثير معنوي طردي علي معدل التضخم

بالنسبه للفساد والاستقرار السياسي لهما تاثير معنوى ايضا علي التضخم أما بالنسبة لمستوى الحريات والديمقراطية والنمو فلم يكن لهما تاثير معنوى على التضخم .

بالنسبه للفساد

(أ) إختبار صلاحيه النموذج

من جدول model summary في صفحه ٤٨ نلاحظ ان Rsquare=0.76 اي ان ٧٦%من التغير الحادث في المتغير التابع يرجع الي وجود المتغيرات المستقله كذلك نلاحظ ان معامل الارتباط ٨٧%

(ب) إختبار معنويه النموذج

من جدولANOVA في صفحه ٤٨ وبافتراض مستوي معنويه ١%فان sig=0.000 اي أقل من ١%وهذا يوضح معنويه النموذج

(ج) إختبار معنويه النتائج

من جدول coefficients في صفحه ٤٨ نلاحظ من عمودي بيتاو sig

بالنسبه للاستقرار السياسي فان sig=0.000 اي اقل من ١%وهذا يعني ان له تاثير معنوي وطردي علي الفساد

بالنسبه لمعامل جيني فان٠ sig=0.0اي اقل من ١%وهذا يعني أن لها تاثير معنوي وعكسي علي الفساد

بالنسبه لمستوي الحريات والبطاله والفقر والتضخم فكانلها تاثير معنوي أيضا علي الفساد وبالنسبة للنمو الاقتصادى فلم يكن له تاثير معنوى على الفساد

بالنسبه للبطاله

(أ) إختبار صلاحيه النموذج

من جدول model summary في صفحه ٤٥ نلاحظ ان٦٠ .Rsquare=0 اي أن ٦٠%من التغير الحادث في المتغير التابع يرجع الي وجود المتغيرات المستقله وكذلك نلاحظ أن معامل الارتباط =٧٧%

(ب) إختبار معنويه النموذج

من جدول ANOVA في صفحه ٤٦ وبافتراض مستوي معنويه ١%فان sig=0.000اي اقل من ١%وهذا يوضح معنويه النموذج

(ج) إختبار معنويه النتائج

,من جدولcoefficients في صفحه ٤٦ نلاحظ ما يلي من عمودي بيتا وsig

بالنسبه لمعدل التضخم فان sig=0.000اي أقل من ١% مما يعني ان له تاثير معنوي وطردي علي معدل البطاله وذلك بالنظر الي اشاره بيتا

بالنسبه لمستوي الحريات والديمقراطيه فان sig=0.000اي اقل من ١%مما يعني أن لها تاثير معنوي وعكسي علي البطاله

بالنسبه للنمو الاقتصادي فانsig=0.007 اي اقل من ١%مما يعني أن له تاثير معنوي طردى علي البطاله

بالنسبه للاستقرار السياسي فان sig=0.0٠اي اقل من ١% مما يعني أن لها تاثير معنوي و عكسي علي البطاله

بالنسبه لمعامل جيني فان sig=0.000اي اقل من ١%مما يعني أن له تاثير معنوي طردي علي البطاله كذلك الفساد

بالنسبه الفقر فلم يكن له تاثير معنوي علي البطاله .

بالنسبه للعداله الاجتماعيه

(أ) إختبار صلاحيه النموذج

من جدول model summary في صفحه ٤٤ نلاحظ أنRsquare=0.٧٧ أي أن ٧٧%من التغير الحادث في المتغير التابع يرجع الي وجود المتغيرات المستقله وكذلك نلاحظ أن معامل

الارتباط=٨٧%

(ب) إختبار معنويه النموذج

من جدولANOVA في صفحه ٤٥ وبافتراض مستوي معنويه ١%نجد أن sig=0.000اي أقل من ١%وهذا يوضح معنويه النموذج

(ج) إختبار معنويه النتائج

من جدول coefficients في صفحه ٤٥ نلاحظ ما يلي من عمودي بيتاو sig

بالنسبه للبطاله فان sig=0.000اي اقل من ١%مما يعني أن لها تاثير معنوي طردي علي العداله الاجتماعيه

بالنسبه لمعدل التضخم فان sig=0.000اي اقل من ١%مما يعني أن لها تاثير معنوي وعكسي علي العداله الاجتماعيه

بالنسبه لمستوي الحريات والديمقراطيه فان٣ sig=0.00 اي أقل من ١%مما يعني ان لها تاثير معنوي وطردي علي العداله الاجتماعيه

بالنسبه للاستقرار السياسي فان sig=0.0٠٠ اي أقل من ١%مما يعني ان له تاثير معنوي طردي علي العداله الاجتماعيه

بالنسبه للفقر فانsig=0.00٧ اي اقل من ١%مما يعني ان لها تاثير معنوي وطردى علي العداله الاجتماعيه كذلك الفساد فله تاثير معنوى وعكسى على العدالة الاجتماعية

بالنسبه النمو الاقتصادي فلم يكن له تاثير معنوي علي العداله الاجتماعيه .

بالنسبه للفقر

(أ)اختبار صلاحيه النموذج

من جدول model summary في صفحه ٤٣ نلاحظ ان Rsquare=0.40وهي تعني ان ٤٠%من التغير الحادث في المتغير التابع يرجع الي وجود المتغيرات المستقله وكذلك نلاحظ ان معامل الارتباط ٦٣%

(ب)اختبار معنويه النموذج

من جدول ANOVA في صفحه ٤٤ وبافتراض مستوي معنويه ١%نجد انsig=0.00 اي اقل من ١%وهذا يوضح معنويه النموذج

(ج)اختبار معنويه النتائج

من جدول coefficients في صفحه ٤٤ نلاحظ ما يلي من عمودي بيتاو sig
بالنسبه للعداله الاجتماعيه فان sig=0.005 اقل من ١%وهو ما يعني ان لها تاثير معنوي وطردى علي مستوي الفقر
بالنسبه لمعدل التضخم فانsig=0.03 أي أقل من ٥%وهو ما يعني ان له تاثيرمعنوى وطردى علي الفقر
بالنسبه للنمو الاقتصادي فان sig=0.03 أي أقل من ٥%مما يعني ان لها تاثير معنوي طردى علي الفقر
بالنسبه للفساد والاستقرار السياسي فكان لهما تاثير معنوي ايضا علي الفقر اما بالنسبة للبطالة ومستوى الحريات فلم يكن لهما تاثير معنوى على الفقر .
بالنسبه لمستوي الحريات والديمقراطيه
(أ)اختبار صلاحيه النموذج
من جدول model summary في صفحه ٤٩ نلاحظ ان٢٠ .Rsquare=0 اي ان ٢٠%من التغير الحادث في المتغير التابع يرجع الي وجود المتغيرات المستقله كذلك نلاحظ ان معامل الارتباط=٤٤%
(ب)اختبار معنويه النموذج
من جدول ANOVA في صفحه ٤٩ وبافتراض مستوي معنويه ١%فان sig=0.000اي اقل من ١%وهذا يوضح معنويه النموذج
(ج) إختبار معنويه النتائج
من جدولcoefficients في صفحه ٤٩ ومن عمود بيتا وsig نلاحظ
بالنسبه للعداله الاجتماعيه فان sig=0.04اي اقل من ٥%مما يعني أن لها تاثير معنوي وطردي علي مستوي الحريات والديمقراطيه
بالنسبه لمعدل البطاله فانsig=0.000 اي اقل من ١%مما بعني أن له تاثير معنوي وعكسي علي مستوي الحريات والديمقراطيه
بالنسبه للاستقرار السياسي والفساد فلم يكن لهما تاثير معنوي علي مستوي الحريات والديمقراطيه وكذلك معدل التضخم والفقر والنمو
ولكن بالنسبة للتحليل الربع سنوى السابق فان النتائج لا يمكن الاعتماد عليها بشكل جيد بسبب وجود مشكلة الارتباط الذاتى فى النتائج الربع سنوية وبعد علاج هذه المشكلة باستخدام برنامج

gretl باستخدام طريقة prais-winsten كانت النتائج الجديدة فى ملحق (٢) صفحة ٥٠ومنها نلاحظ

بالنسبة للنمو الاقتصادى فإن كل المتغيرات معنوية التاثير على النمو اللاقتصادى ما عدا البطالة

بالنسبة للاستقرار السياسى فإن كل المتغيرات معنوية التاثير عليه ما عدا مستوى الحريات

بالنسبة للفقر فان كل المتغيرات معنوية التاثير عليه ما عدا العدالة الاجتماعية والبطالة ومستوى الحريات

بالنسبة للعدالة الاجتماعية فإن كل المتغيرات معنوية التاثير عليها ماعدا مستوى الحريات والنمو الاقتصادى

بالنسبة للبطالة فان كل المتغيرات معنوية التاثير عليها ما عدا الفقر

بالنسبة للتضخم فإن كل المتغيرات معنوية التاثير عليه ما عدا مستوى الحريات والنمو الاقتصادى والفقر

بالنسبة للفساد فإن كل المتغيرات معنوية التاثير عليه ما عدا مستوى الحريات والنمو الاقتصادى

بالنسبة لمستوى الحريات فان كل المتغيرات معنوية التاثير عليها ما عدا الاستقرار السياسى والعدالة الاجتماعية والتضخم والفساد

النتائج:

من خلال الدراسة التطبيقية توصلنا الى ما يلى

١- يعتبر معدل البطالة من أهم المحددات الاقتصادية للثورة والاستقرار السياسى فى مصر وتحتل البطالة المرتبة الأولى من حيث الأهمية بالنسبة للعوامل التى تؤثر على الاستقرار السياسى فى مصر وقد اتضح مدى الارتباط بين زيادة البطالة وإنخفاض مستوى الاستقرار السياسى فى مصر.

٢- يعتبر مستوى العدالة الاجتماعية فى مصر من أهم العوامل الاجتماعية المؤثرة فى الاستقرار السياسى ويحتل الترتيب رقم (٢)من حيث الأهمية حيث نلاحظ مدى تأثير الانخفاض فى العدالة الاجتماعية على انخفاض مستوى الاستقرار السياسى فى مصر

٣ - يعتبر مستوى الحريات السياسية والمدنية من المحددات السياسية للاستقرار السياسى فى مصر ويحتل المرتبة الثالثة من حيث الأهمية بالنسبة للعوامل التى تؤثر على الاستقرار السياسى فى مصر حيث هناك إرتباط بين إنخفاض مستوى الحريات السياسية والمدنيةفى

مصر وإنخفاض مستوى الاستقرار السياسى بها خلال فترة البحث وبالتالى مسبب سياسى للثورة ولكن هذا المتغير غير معنوى عند استخدام البيانات الربع سنوية فى التحليل.

٤ - يعتبر التضخم من المحددات الاقتصادية لإستقرار السياسى فى مصر ويحتل المرتبة رقم (٤)من حيث الأهمية حيث يزيد التضخم مع انخفاض مستوى الاستقرار السياسى فى مصرويعتبر من الاسباب الاقتصادية للثورة.

٥ - هناك تأثير كبير للفساد على الاستقرار السياسى فى مصر وأن الفساد يعتبر من المحددات للإستقرار السياسى وأن تفشى الفساد فى مصر فى فترة البحث ساعد فى انخفاض مستوى الاستقرار السياسى فى مصر ويأخذ الفساد الترتيب رقم (٥)من حيث الأهمية فى العوامل التى تؤثر على الاستقرار السياسى فى مصر.

٦- يؤثر النمو الاقتصادى فى الاستقرار السياسى فى مصر ونلاحظ انخفاض النمو الاقتصادى مع انخفاض مستوى الاستقرار السياسى فى مصر .

٧- مما سبق نلاحظ أن العوامل حسب الأهمية والتى ساهمت فى انخفاض مستوى الاستقرار السياسى فى مصر فى فترة البحث وساعد على قيام الثورة هى البطالة ومستوى العدالة الاجتماعية والحريات السياسية والمدنية والتضخم والفساد والنمو الاقتصادى.

٨- يعتبر مستوى الحريات السياسية والمدنية من أهم العوامل السياسية المؤثرة فى النمو الاقتصادى فى مصر فى فترة البحث ويحتل المرتبة رقم (١) ويتضح مدى أهمية توافر الحريات السياسية والمدنيةفى مصر لتدعيم النمو الاقتصادى بها .

٩- يعتبر معدل البطالة من أهم العوامل الاقتصادية المؤثرة فى النمو الاقتصادى فى مصر ويحتل المرتبة الثانية من حيث الأهمية وتعتبر البطالة من أهم المحددات للنمو الاقتصادى والتى تمثل جانب رأس المال البشرى وبالتالى فإنه يجب خفض البطالة حتى يزيد النمو الاقتصادى ويعتبرمعدل البطالة غير معنوى عند استخدام البيانات الربع سنوية .

١٠- يعتبر الاستقرار السياسى من العوامل المؤثرة فى النموالاقتصادى حيث يوفر البيئة الملائمة للنمو الاقتصادى ويأخذ الترتيب رقم (٣)من حيث الأهمية فى البيانات السنوية

١١- يؤثر التضخم فى النمو الاقتصادى ويحتل الترتيب رقم (٥)من حيث الأهمية ويعتبر من أهم العوامل الاقتصادية المؤثرة فى النمو الاقتصادى فى مصر .

١٢- يعتبر مستوى العدالة الاجتماعية من العوامل الاقتصادية المؤثرة فى النمو الاقتصادى ويؤدى زيادة مستوى العدالة الاجتماعية الى زيادة النموالاقتصادى فى مصر ويأخذ الترتيب رقم (٤)من حيث الأهمية .

١٣- يعتبر الفقر من العوامل الاقتصادية المؤثرة فى النمو الاقتصادى فى مصر ويحتل الترتيب رقم (٦)من حيث الأهمية حيث يؤدى انخفاض مستوى الفقر الى زيادة النمو الاقتصادى .

١٤- يتضح مما سبق أن العوامل من حيث الأهمية فى التأثير على النمو الاقتصادى والذى يعتبر ضعفه من الاسباب الاقتصادية للثورة هى مستوى الحريات السياسية والمدنية ومعدل البطالة والاستقرار السياسى ومستوى العدالة الاجتماعية والتضخم والفقر .

١٥- من النتائج الأخرى التى تم التوصل إليها هى تأثير كل من مستوى الحريات السياسية والمدنية والاستقرار السياسى والعدالة الاجتماعية ومعدل التضخم والنمو الاقتصادى على البطالة كسبب اقتصادى للثورة ويعتبر الترتيب السابق هو الترتيب حسب الأهمية من حيث التأثير على البطالة فى مصر خلال فترة البحث وطبقا للتحليل الربع سنوى يضاف للمتغيرات السابقة الفساد.

١٦- يتأثر معدل التضخم كسبب اقتصادى للثورة بكل من مستوى الحريات السياسية والمدنية والعدالة الاجتماعية والفساد والبطالة والاستقرار السياسى والترتيب السابق حسب الأهمية وطبقا للتحليل الربع س ونوى فان فان كل المتغيرات معنوية التاثير ما عدا مستوى الحريات والنمو الاقتصادى والفقر

١٧.- من العوامل المؤثرة فى مستوى الحريات السياسية والمدنية فى مصر حسب الأهمية هى معدل التضخم والبطالة والعدالة الاجتماعية والاستقرار السياسى والنمو الاقتصادى والفساد وطبقا للتحليل الربع سنوى فان كل المتغيرات معنوية التاثير ماعدا الاستقرار السياسى والعدالة الاجتماعية والتضخم والفساد.

١٨- من أهم العوامل المؤثرة فى العدالة الاجتماعية فى مصر (كسبب اجتماعى للثورة)هى معدل التضخم ومستوى الحريات السياسية والمدنية والاستقرار السياسى والفساد والبطالة وطبقا للنتائج الربع سنوية يستبعد مستوى الحريات والنمو.

١٩- من أهم العوامل المؤثرة فى الفساد (كسبب سياسى للثورة)فى مصر هى العدالة الاجتماعية والفقر والاستقرار السياسى والتضخم ويضاف اليهم البطالة عند الاعتماد على النتائج الربع سنوية.

٢٠- من أهم العوامل المؤثرة فى الفقر (كسبب اقتصادى للثورة)فى مصر هى الاستقرار السياسى والفساد ويضاف اليها النمو الاقتصادى والتضخم عند الاعتماد على النتائج الربع سنوية.

٢١-يعتبر غياب الديمقراطية كسبب سياسى للثورة غياب للاستقرار السياسى ووجودها وجود له

٢٢-من النتائج السابقة نستطيع ان نقول ان من اهم الاسباب السياسية لقيام ثورة يناير ٢٠١١ هو كبت الحريات السياسية والحريات المدنية والفساد ومن اهم الاسباب الاقتصادية التضخم والنمو الاقتصادى المعيب ومن اهم الاسباب الاجتماعية عدم العدالة الاجتماعيةوالبطالة.

المراجع باللغة العربية

(أ) الكتب

- اسماعيل محمد هاشم :"التحليل الاقتصادى الكلى" دار الجامعات المصرية – ١٩٨٥

- ايهاب الدسوقى "تقييم كفاءة الاستثمارات السلعية فى الاقتصاد المصرى "المؤتمر الثامن لقسم الاقتصاد ١٣-١٤أبريل ٢٠٠٣ بعنوان "أبعاد الإصلاح الهيكلى مع اشارة خاصة للإقتصاد المصرى ؛دار الكتب الطبعة الأولى ؛٢٠٠٤.
- حسين عمر: تطور الفكر الاقتصادى- دار الفكر العربى - ١٩٩٤
- حازم الببلاوى :اصول الاقتصاد السياسى- كلية الحقوق -جامعة الاسكندرية-١٩٨٩.
- العشرى حسين درويش ، محمد ناظم حنفى ، مصطفى مجاهد : مقدمة فى النظرية الاقتصادية الكلية – كلية التجارة -جامعة طنطا – ٢٠٠٤.
- فتحى خليل الخضراوى : مقتطفات من المشاكل الإقتصادية المعاصرة – كلية التجارة – جامعة طنطا – ١٩٩٣.
- محمد ناظم حنفى : الاصلاح الاقتصادى وتحديات التنمية – كلية التجارة – جامعة طنطا – ١٩٩٢.
- محمد سليمان هدى : مناهج البحث الإقتصادى – دار المعرفة الجامعية -١٩٨٩.

(ب) الدوريات والمقالات باللغة العربية:

- أحمد زايد "أركيولوجيا الثوره وإعادة البعث للطبقه الوسطى "- مجلة الديمقراطيه –السنه الحادية عشر –العدد ٤٢–ابريل٢٠١١
- أيمان أحمد رجب :"المفاهيم الخاصة بتحليل انهيار النظم السياسية "- ملحق السياسة الدولية – العدد ١٨٤– ابريل ٢٠١١–المجلد ٤٦
- دينا شحاته :"محركات التغيير في العالم العربي "–السياسة الدولية – العدد ١٨٤–أبريل ٢٠١١– المجلد٤٦

–لانت بريتشيت" و "دانيال كوفمان" : الحريات المدنية و الديمقراطية و أداء المشروعات الحكومية – مجلة التمويل و التنمية– المجلد ٣٥– العدد ١– مارس ١٩٩٨.

–إرنستوهير نانديز– كاتا : السياسات الاقتصادية و آفاق النمو فى أفريقيا جنوب الصحراء– مجلة التمويل والتنمية–. المجلد٣٦– العدد الأول– مارس ١٩٩٩.

–شيريل و جراى و دانيال كوفمان(الفساد و التنمية– مجلة التمويل و التنمية– المجلد ٣٥– العدد ١– مارس ١٩٩٨.

- منال عفان، أثر الدين المحلي والاجني علي النموالإقتصادي في الدول النامية – دراسةحالة بمصر، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية ، المجلد ٥١العدد الأول يناير ٢٠١٤.
- عمار على حسن :"التكافؤ الإقتصادى والديمقراطية" – كراسات إستراتيجية السنة الرابعة عشرة العدد ١٣٥ – يناير ٢٠٠٤.
- محمد صفاد :" ادارة مرحلة ما بعد الثورة حالة مصر"– السياسة الدولية– العدد ١٨٤–ابريل ٢٠١١

ب رسائل ماجستير ودكتوراه غير منشورة

- بروك داودي "بحث حول نظرية التوقعات الرشيده " رسالة ماجيستير–كلية العلوم الإقتصادية –جامعة محمد خيضر–بسكره –الجمهورية الجزائرية ،٢٠٠٦,٢٠٠٥
- شيرين محمد فهمي محمد :"أثر تطبيق سياسات الإصلاح الإقتصادي والتكيف الهيكلي على الإستقرار السياسي في مصر (١٩٩١–٢٠٠٣)،رسالة ماجيستير –كليه الإقتصاد والعلوم السياسيه –جامعة القاهره – ٢٠٠٥–

- مريم سلطان أحمد لوتاه :"مقومات الاستقرار السياسى فى دولة الأمارات العربية المتحدة دراسة للعوامل والمحددات الخارجية والداخلية " رسالة دكتوراه .كلية الاقتصاد والعلوم السياسية –جامعة القاهرة ١٩٩١.

ثانياً مقالات ودوريات باللغة الأجنبية:

- A. Cooper Drury, Jonathan Krieckhus, and Michael Lusztig: "Corportation, Democracy, and Economic Growth", International Political Science Review, Vol.27, No.2, 121-136, (2006), PP.126, 128,133.
- Ali, Abdiweli M., "Political Instability, Policy Uncertainty and economic growth", Atlantic Economic Journal, Vol.29, No.1, MAR 2001, PP. 98,102,103,104.
- Ari Aisen, Francisco Jose Veiga: "Does Political Instability Lead to higher Inflation? A Panel Data Analysis, IMF, Wplos, 49, March 2005, PP. 7,6,14.
- Jakop de Haan and Clemens L.J. Sierman: " Poliitical Instability , Freedom , and Economic Groth : Some Further Evidence". Economic Development and Cultural Change. Vol-44 No.2 January 1996. P. P. 339/350.
- Kwabena Gyimah-Brempong and Thomas L.Traynor: " Politcal Instability and Savings In less Developed Countries: Evidence From Sub-Saharan Africa". The Journal of Development Studies. Vol. 32 No.5 June 1996.
- Ludovic Comeau, Jr: "Democracy and Growth: A Relationship Revisited", Eastern Economic Journal, Winter 2003, Vol.29,No.1 Depaul University, PP. 5,6,15,16.
- Matthias Busse, Carsten hefeker, "Political Risk Institutions and Foreign direct Investment" Hamburg Institute of International, ISSN 1616 – 4814, 2005
- Michael A.Nelson and Ram D. singh: "Democracy , Economic Freedom , Fiscal Policy , and Growth In LDCs : Afresh Look" Economic Development and Cultural Change. Vol.44 No.4 July 1998. P.P 677/696.
- Patrick T. Brandt, Juy Ulfelder: "Economic Growth and Political Instability" School of economic, Political and Policy, University of Texas at Dallas, August 2010
- Richard J. Cebula: "Economic Growth, Ten Forms of Economic Freedom, and Political stability an Empirical study using Panel Data, 2003-

2007", The Journal of Private Enterprise, Vol.26, No.2, 2011, PP. 63,66,77.
- Richard Jong-A-Pin "on the Measurement of Political Instability and Its Impact of Economic growth", Faculty of Economics, University of Groningen, The Nethlands, March 2006, PP. 1-18,22.
- Ronen Bur-El: "Dictators, development and the virtue of political instability", spring science + business mediallc, 2008
- Sebastian Edwards – Guido Tabellini: "Poltical Instability , Political Weakness and Inflation : An Empirical Analysis". NBER Working Paper No. 3721 May 1991.
- Suleozler , Guido Tabellini : "External Debt and Political Instability". Nber . working Paper No.3772 July 1991.
- Swsan E.bice and janet .lewis:"poverty and civil wav"what policy marers need to know".the Brooking Institution,Global Economy and Development,working paper no 02,Washington,december2006
- World Bank , African Economic Indicators , 1992 and Center for Social Analysis , Cross-National Time-Series Data Archives , 1993.
- world development indicators , global development finance , the world bank , 2012

نتائج النموذج

نتائج التقرير : (النتائج السنوية)

Model Summary[a]

R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
.785[a]	.616	.424	.17135	
.785[b]	.616	.462	.16556	
.767[c]	.588	.459	.16595	1.439

ANOVA[d]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
3	Regression	.629	5	.126	4.567	.009[c]
	Residual	.441	16	.028		
	Total	1.070	21			

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
		B	Std. Error	Beta	T	Sig.
3	(Constant)	-4.283-	3.067		-1.396-	.182
	SMEAN(lofi)	-.645-	.158	-.992-	-4.088-	.001
	SMEAN(gini)	22.733	10.065	.473	2.259	.038
	infrate	1.727	.973	.410	1.775	.095
	unemrate	-16.020-	4.821	-.734-	-3.323-	.004
	SMEAN(polst)	-.706-	.232	-.639-	-3.049-	.008

a. Dependent Variable: loggdps

Coefficients[a]

Model		Collinearity Statistics	
		Tolerance	VIF
3	SMEAN(lofi)	.437	2.287
	SMEAN(gini)	.586	1.706
	Infrate	.482	2.076
	Unemrate	.527	1.896
	SMEAN(polst)	.586	1.706

a. Dependent Variable: loggdps

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.881[a]	.776	.664	.1182935	2.124

. Dependent Variable: SMEAN(polst)

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.680	7	.097	6.937	.001[a]
	Residual	.196	14	.014		
	Total	.875	21			

a. Predictors: (Constant), gdps, infrate, unemrate, SMEAN(gini), SMEAN(phc2$), SMEAN(c0c), SMEAN(lofi)

b. Dependent Variable: SMEAN(polst

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
		B	Std. Error	Beta	t	Sig.
1	(Constant)	-7.784-	2.210		-3.522-	.003
	SMEAN(c0c)	.743	.268	.524	2.776	.015
	SMEAN(lofi)	-.367-	.133	-.624-	-2.770-	.015
	SMEAN(phc2$)	-2.442-	1.483	-.275-	-1.647-	.122
	SMEAN(gini)	29.140	7.002	.671	4.162	.001
	infrate	2.146	.812	.564	2.644	.019
	unemrate	-13.328-	3.053	-.675-	-4.365-	.001
	gdps	-.001-	.001	-.379-	-2.404-	.031

a. Dependent Variable: SMEAN(polst)

Coefficients[a]

Model		Collinearity Statistics	
		Tolerance	VIF
1	SMEAN(c0c)	.448	2.231
	SMEAN(lofi)	.315	3.177
	SMEAN(phc2$)	.571	1.751
	SMEAN(gini)	.615	1.625
	infrate	.352	2.844
	unemrate	.668	1.497
	gdps	.644	1.554

a. Dependent Variable: SMEAN(polst)

Model Summary[d]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.847[a]	.717	.576	.0067387	
2	.843[b]	.711	.595	.0065838	
3	.822[c]	.675	.573	.0067561	2.162

ANOVA[d]

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
3	Regression	.002	5	.000	6.645	.002[c]
	Residual	.001	16	.000		
	Total	.002	21			

النتائج

Coefficients[a]

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
	B	Std. Error	Beta	t	Sig.
3 (Constant)	-.320-	.114		-2.812-	.013
SMEAN(lofi)	-.024-	.006	-.790-	-3.894-	.001
SMEAN(gini)	1.247	.354	.567	3.527	.003
infrate	.099	.037	.513	2.641	.018
SMEAN(polst)	-.036-	.008	-.714-	-4.426-	.000
gdps	-9.613E-5	.000	-.513-	-3.155-	.006

a. Dependent Variable: unemrate

Model		Collinearity Statistics	
		Tolerance	VIF
3	SMEAN(lofi)	.493	2.028
	SMEAN(gini)	.787	1.270
	Infrate	.539	1.856
	SMEAN(polst)	.781	1.280
	Gdps	.769	1.300

a. Dependent Variable: unemrate

Model Summary[d]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.875[a]	.765	.648	.0318051	
2	.871[b]	.758	.661	.0312050	
3	.853[c]	.727	.642	.0320744	2.054

ANOVA[d]

Model	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
3 Regression	.044	5	.009	8.540	.000[c]
Residual	.016	16	.001		
Total	.060	21			

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
		B	Std. Error	Beta	t	Sig.
3	(Constant)	2.071	.583		3.553	.003
	SMEAN(c0c)	-.198-	.057	-.533-	-3.503-	.003
	SMEAN(lofi)	.121	.022	.780	5.490	.000
	SMEAN(gini)	-7.069	1.921	-.619-	-3.678-	.002
	SMEAN(polst)	.109	.050	.417	2.201	.043
	unemrate	2.280	.872	.440	2.614	.019

a. Dependent Variable: infrate

Coefficients[a]

Model		Collinearity Statistics	
		Tolerance	VIF
3	SMEAN(c0c)	.737	1.357
	SMEAN(lofi)	.844	1.185
	SMEAN(gini)	.601	1.665
	SMEAN(polst)	.475	2.105
	Unemrate	.602	1.661

a. Dependent Variable: infrate

Model Summary[c]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.893[a]	.797	.695	.192	
2	.892[b]	.796	.715	.185	2.254

ANOVA[c]

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
2	Regression	2.011	6	.335	9.764	.000[b]
	Residual	.515	15	.034		
	Total	2.526	21			

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
		B	Std. Error	Beta	t	Sig.
2	(Constant)	-12.709-	3.427		-3.708-	.002
	SMEAN(c0c)	.744	.391	.309	1.905	.076
	SMEAN(gini)	45.144	11.143	.612	4.051	.001
	SMEAN(polst)	-.999-	.283	-.588-	-3.524-	.003
	gdps	-.002-	.001	-.362-	-2.555-	.022
	unemrate	-20.736-	4.913	-.618-	-4.221-	.001
	infrate	4.871	.877	.753	5.556	.000

a. Dependent Variable: SMEAN(lofi)

Coefficients[a]

Model		Collinearity Statistics	
		Tolerance	VIF
2	SMEAN(c0c)	.515	1.940
	SMEAN(gini)	.596	1.678
	SMEAN(polst)	.488	2.048
	Gdps	.677	1.476
	Unemrate	.633	1.580
	Infrate	.740	1.352

a. Dependent Variable: SMEAN(lofi)

Model Summary[g]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the	Durbin-Watson
1	.722[a]	.522	.282	.0195159	
2	.721[b]	.520	.328	.0188780	
3	.698[c]	.487	.327	.0188939	
4	.682[d]	.466	.340	.0187181	
5	.654[e]	.427	.332	.0188289	
6	.600[f]	.360	.293	.0193738	2.245

ANOVA[g]

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
6	Regression	.004	2	.002	5.345	.014[f]
	Residual	.007	19	.000		
	Total	.011	21			

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
		B	Std. Error	Beta	T	Sig.
6	(Constant)	.228	.019		12.326	.000
	SMEAN(c0c)	.098	.031	.611	3.120	.006
	SMEAN(polst)	-.044-	.022	-.392-	-2.003-	.060

a. Dependent Variable: SMEAN(phc2$)

Coefficients[a]

Model		Collinearity Statistics	
		Tolerance	VIF
6	SMEAN(c0c)	.878	1.138
	SMEAN(polst)	.878	1.138

a. Dependent Variable: SMEAN(phc2$)

Model Summary[d]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.851[a]	.725	.587	.0030188	
2	.846[b]	.715	.602	.0029668	
3	.821[c]	.675	.573	.0030717	2.134

ANOVA[d]

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
3	Regression	.000	5	.000	6.633	.002[c]
	Residual	.000	16	.000		
	Total	.000	21			

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
		B	Std. Error	Beta	t	Sig.
3	(Constant)	.297	.007		44.523	.000
	SMEAN(c0c)	-.019-	.005	-.589-	-3.579-	.003
	SMEAN(polst)	.015	.004	.662	3.933	.001
	unemrate	.258	.076	.567	3.378	.004
	infrate	-.065-	.018	-.740-	-3.678-	.002
	SMEAN(lofi)	.010	.003	.713	3.671	.002

ANOVA[d]

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
3	Regression	.000	5	.000	6.633	.002[c]
	Residual	.000	16	.000		
	Total	.000	21			

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
		B	Std. Error	Beta	t	Sig.
3	(Constant)	.297	.007		44.523	.000
	SMEAN(c0c)	-.019-	.005	-.589-	-3.579-	.003
	SMEAN(polst)	.015	.004	.662	3.933	.001
	unemrate	.258	.076	.567	3.378	.004
	infrate	-.065-	.018	-.740-	-3.678-	.002
	SMEAN(lofi)	.010	.003	.713	3.671	.002

a. Dependent Variable: SMEAN(gini)

Coefficients[a]

Model		Collinearity Statistics	
		Tolerance	VIF
3	SMEAN(c0c)	.751	1.332
	SMEAN(polst)	.717	1.394
	Unemrate	.723	1.384
	Infrate	.503	1.988
	SMEAN(lofi)	.539	1.856

a. Dependent Variable: SMEAN(gini)

Model Summary[e]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.843[a]	.711	.566	.0949172	
2	.843[b]	.710	.594	.0918012	
3	.815[c]	.664	.559	.0957704	
4	.802[d]	.643	.559	.0956933	1.970

ANOVA[e]

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
4	Regression	.281	4	.070	7.661	.001[d]
	Residual	.156	17	.009		
	Total	.436	21			

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
		B	Std. Error	Beta	t	Sig.
4	(Constant)	2.650	1.561		1.697	.108
	SMEAN(polst)	.340	.110	.482	3.089	.007
	infrate	-1.029-	.402	-.383-	-2.559-	.020
	SMEAN(phc2$)	3.387	.929	.541	3.647	.002
	SMEAN(gini)	-11.117-	4.754	-.362-	-2.338-	.032

a. Dependent Variable: SMEAN(c0c)

Coefficients[a]

Model		Collinearity Statistics	
		Tolerance	VIF
4	SMEAN(polst)	.863	1.159
	infrate	.937	1.067
	SMEAN(phc2$)	.953	1.050
	SMEAN(gini)	.873	1.145

a. Dependent Variable: SMEAN(c0c)

نتائج البيانات الربع سنوية

Regression

Model Summary[e]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.672[a]	.452	.403	.0102555	
2	.672[b]	.451	.410	.0101917	
3	.672[c]	.451	.417	.0101318	
4	.661[d]	.438	.410	.0101937	.299

Dependent Variable: DIFF(loggdps,1)

ANOVA[e]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
	Residual	.009	82	.000		
	Total	.015	86			

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients			Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta	t	Sig.	Tolerance	VIF
4	(Constant)	.008	.001		7.486	.000		
	DIFF(pov,1)	-.507	.086	-.495	-5.878	.000	.965	1.036
	DIFF(unm,1)	-1.558	.379	-.386	-4.110	.000	.777	1.287
	DIFF(inf,1)	-.117	.067	-.151	-1.731	.087	.904	1.106
	DIFF(lof,1)	-.035	.016	-.198	-2.183	.032	.838	1.194

a. Dependent Variable: DIFF(loggdps,1)

Model Summary[c]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.875[a]	.766	.745	.0469211	
2	.874[b]	.765	.747	.0467532	.885

ANOVA[c]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
2	Regression	.568	6	.095	43.336	.000[b]
	Residual	.175	80	.002		
	Total	.743	86			

Coefficients[a]

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients			Collinearity Statistics	
	B	Std. Error	Beta	t	Sig.	Tolerance	VIF
2 (Constant)	-.002	.005		-.312	.756		
DIFF(pov,1)	-2.004	.437	-.280	-4.590	.000	.792	1.262
DIFF(gini,1)	.291	.024	.807	12.247	.000	.677	1.477
DIFF(unm,1)	-9.810	2.049	-.347	-4.786	.000	.559	1.788
DIFF(inf,1)	2.147	.339	.396	6.334	.000	.752	1.330
DIFF(coc,1)	1.069	.085	.817	12.513	.000	.690	1.450
DIFF(lof,1)	-.168	.076	-.135	-2.215	.030	.795	1.258

a. Dependent Variable: DIFF(pols,1)

Model Summary[d]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.643[a]	.413	.361	.0103633	
2	.637[b]	.406	.362	.0103595	
3	.633[c]	.400	.363	.0103459	.854

a. Predictors: (Constant), DIFF(gini,1), DIFF(gdps,1), DIFF(inf,1), DIFF(lof,1), DIFF(coc,1), DIFF(unm,1), DIFF(pols,1)

ANOVA[d]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
3	Regression	.006	5	.001	10.822	.000[c]
	Residual	.009	81	.000		
	Total	.014	86			

Coefficients[a]

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
	B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
3 (Constant)	.002	.001		1.386	.170		
DIFF(inf,1)	.166	.077	.219	2.153	.034	.714	1.401
DIFF(coc,1)	.149	.024	.814	6.094	.000	.414	2.413
DIFF(pols,1)	-.089	.020	-.636	-4.537	.000	.377	2.655
DIFF(gdps,1)	.000	.000	-.187	-2.106	.038	.943	1.060
DIFF(gini,1)	.019	.006	.372	2.912	.005	.453	2.207

a. Dependent Variable: DIFF(pov,1)

Model Summary[c]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.877[a]	.770	.749	.1292137	
2	.874[b]	.765	.747	.1298248	.962

ANOVA[c]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
2	Regression	4.377	6	.730	43.286	.000[b]
	Residual	1.348	80	.017		
	Total	5.726	86			

Coefficients[a]

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients			Collinearity Statistics	
	B	Std. Error	Beta	t	Sig.	Tolerance	VIF
2 (Constant)	.000	.014		-.018	.986		
DIFF(unm,1)	37.863	4.873	.483	7.771	.000	.763	1.311
DIFF(inf,1)	-6.083	.932	-.404	-6.530	.000	.768	1.302
DIFF(coc,1)	-2.668	.278	-.735	-9.594	.000	.502	1.994
DIFF(lof,1)	.626	.205	.181	3.052	.003	.836	1.196
DIFF(pols,1)	2.242	.183	.808	12.247	.000	.676	1.478
DIFF(pov,1)	3.607	1.302	.181	2.770	.007	.687	1.455

a. Dependent Variable: DIFF(gini,1)

Model Summary[c]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.781[a]	.609	.575	.0021456	
2	.776[b]	.602	.572	.0021528	.661

Dependent Variable: DIFF(unm,1)

ANOVA[c]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
2	Regression	.001	6	.000	20.136	.000[b]
	Residual	.000	80	.000		
	Total	.001	86			

a. Predictors: (Constant), DIFF(pov,1), DIFF(lof,1), DIFF(pols,1), DIFF(inf,1), DIFF(gdps,1), DIFF(gini,1), DIFF(coc,1)

b. Predictors: (Constant), DIFF(lof,1), DIFF(pols,1), DIFF(inf,1), DIFF(gdps,1), DIFF(gini,1), DIFF(coc,1)

c. Dependent Variable: DIFF(unm,1)

Coefficients[a]

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients			Collinearity Statistics	
	B	Std. Error	Beta	t	Sig.	Tolerance	VIF
2 (Constant)	.001	.000		2.185	.032		
DIFF(inf,1)	.082	.016	.428	5.087	.000	.703	1.423
DIFF(coc,1)	.022	.005	.469	4.277	.000	.414	2.413
DIFF(lof,1)	-.015	.003	-.348	-4.855	.000	.972	1.029
DIFF(pols,1)	-.019	.004	-.535	-4.651	.000	.377	2.655
DIFF(gdps,1)	.000	.000	-.201	-2.763	.007	.937	1.067
DIFF(gini,1)	.010	.001	.820	7.822	.000	.453	2.207

a. Dependent Variable: DIFF(unm,1)

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Durbin-Watson
1	.711[a]	.506	.462	
2	.706[b]	.499	.462	
3	.698[c]	.487	.455	.787

ANOVA[d]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
3	Regression	.012	5	.002	15.372	.000[c]
	Residual	.013	81	.000		
	Total	.025	86			

a. Predictors: (Constant), DIFF(unm,1), DIFF(pols,1), DIFF(pov,1), DIFF(lof,1), DIFF(gdps,1), DIFF(coc,1), DIFF(gini,1)

b. Predictors: (Constant), DIFF(unm,1), DIFF(pols,1), DIFF(pov,1), DIFF(lof,1), DIFF(coc,1), DIFF(gini,1)

c. Predictors: (Constant), DIFF(unm,1), DIFF(pols,1), DIFF(pov,1), DIFF(coc,1), DIFF(gini,1)

d. Dependent Variable: DIFF(inf,1)

Model Summary[c]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.877[a]	.769	.748	.0356597	
2	.876[b]	.767	.749	.0355962	.896

a. Predictors: (Constant), DIFF(inf,1), DIFF(gdps,1), DIFF(gini,1), DIFF(lof,1), DIFF(pov,1), DIFF(pols,1), DIFF(unm,1)

b. Predictors: (Constant), DIFF(inf,1), DIFF(gini,1), DIFF(lof,1), DIFF(pov,1), DIFF(pols,1), DIFF(unm,1)

c. Dependent Variable: DIFF(coc,1)

ANOVA[c]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
2	Regression	.333	6	.056	43.835	.000[b]
	Residual	.101	80	.001		
	Total	.435	86			

Coefficients[a]

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients			Collinearity Statistics	
	B	Std. Error	Beta	t	Sig.	Tolerance	VIF
2 (Constant)	.000	.004		-.154	.878		
DIFF(lof,1)	.119	.058	.125	2.057	.043	.789	1.268
DIFF(pols,1)	.619	.049	.810	12.513	.000	.696	1.437
DIFF(gini,1)	-.201	.021	-.728	-9.594	.000	.506	1.975
DIFF(pov,1)	1.865	.310	.340	6.011	.000	.911	1.098
DIFF(unm,1)	6.728	1.602	.311	4.200	.000	.531	1.885
DIFF(inf,1)	-1.825	.242	-.440	-7.550	.000	.858	1.166

a. Dependent Variable: DIFF(coc,1)

Model Summary[g]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.508[a]	.258	.192	.0670158	
2	.501[b]	.251	.195	.0669265	
3	.495[c]	.245	.199	.0667627	
4	.480[d]	.231	.193	.0669941	
5	.458[e]	.209	.181	.0674978	
6	.448[f]	.201	.182	.0674543	.815

ANOVA[g]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
6	Regression	.096	2	.048	10.559	.000[f]
	Residual	.382	84	.005		
	Total	.478	86			

Dependent Variable: DIFF(lof,1)

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients			Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta	t	Sig.	Tolerance	VIF
6	(Constant)	-.005	.007		-.696	.488		
	DIFF(gini,1)	.064	.031	.222	2.052	.043	.811	1.233
	DIFF(unm,1)	-11.283	2.455	-.498	-4.595	.000	.811	1.233

a. Dependent Variable: DIFF(lof,1)

ملحق رقم (٢)

Model 3: Prais-Winsten, using observations 1990:2-2011:4 (T = 87)
Dependent variable: gdps_1
rho = 0.957761

	p-value	*t-ratio*	*Std. Error*	*Coefficient*	
	0.42682	0.7988	1.85244	1.47966	Const
***	0.00076	3.5038	2.42093	8.48239	pols_1
***	<0.00001	-5.1733	10.639	-55.0385	pov_1
**	0.01820	-2.4118	0.845989	-2.04032	gini_1
	0.16363	-1.4061	61.8753	-87.0006	unm_1
***	0.00231	-3.1497	3.1283	-9.85312	coc_1
***	0.00347	-3.0134	1.74957	-5.27211	lof_1
**	0.03016	-2.2078	9.61126	-21.2195	inf_1

Statistics based on the rho-differenced data:

3.099755	S.D. dependent var	2.085609	Mean dependent var
0.897791	S.E. of regression	63.67625	Sum squared resid
0.916310	Adjusted R-squared	0.923122	R-squared
1.21e-11	P-value(F)	13.96353	F(7, 79)
2.036845	Durbin-Watson	-0.028839	Rho

Model 4: Prais-Winsten, using observations 1990:2-2011:4 (T = 87)
Dependent variable: pols_1
rho = 0.743384

	p-value	*t-ratio*	*Std. Error*	*Coefficient*	
	0.26098	-1.1322	0.0170688	-0.0193253	Const
**	0.01437	-2.5032	0.500358	-1.25252	pov_1
***	<0.00001	12.1854	0.0226398	0.275875	gini_1
**	0.03446	-2.1519	2.64271	-5.68687	unm_1
***	<0.00001	16.0672	0.069996	1.12464	coc_1
	0.72496	0.3531	0.0801055	0.0282847	lof_1
***	<0.00001	6.9291	0.338496	2.34549	inf_1
**	0.02638	2.2630	0.00369483	0.00836131	gdps_1

Statistics based on the rho-differenced data:

0.092964	S.D. dependent var	-0.008148	Mean dependent var
0.037636	S.E. of regression	0.111903	Sum squared resid
0.837377	Adjusted R-squared	0.850613	R-squared
9.11e-29	P-value(F)	58.98353	F(7, 79)
2.197306	Durbin-Watson	-0.098978	Rho

Model 5: Prais-Winsten, using observations 1990:2-2011:4 (T = 87)
Dependent variable: pov_1
rho = 0.820048

	p-value	*t-ratio*	*Std. Error*	*Coefficient*	
	0.10262	1.6514	0.00487078	0.00804366	Const
	0.52401	0.6400	0.00816079	0.00522304	gini_1
	0.75630	-0.3114	0.582382	-0.181363	unm_1
***	0.00580	2.8362	0.0294279	0.0834638	coc_1
**	0.01892	-2.3965	0.0165898	-0.0397574	lof_1
	0.80605	-0.2463	0.0919073	-0.022641	inf_1
***	0.00002	-4.5405	0.000816201	-0.00370594	gdps_1
*	0.05480	-1.9493	0.0235668	-0.0459399	pols_1

Statistics based on the rho-differenced data:

0.012968	S.D. dependent var	0.000579	Mean dependent var
0.008091	S.E. of regression	0.005172	Sum squared resid
0.626311	Adjusted R-squared	0.656728	R-squared
6.06e-12	P-value(F)	14.43059	F(7, 79)
2.192128	Durbin-Watson	-0.110159	Rho

Model 6: Prais-Winsten, using observations 1990:2-2011:4 (T = 87)
Dependent variable: gini_1
rho = 0.602009

	p-value	*t-ratio*	*Std. Error*	*Coefficient*	
	0.93849	0.0774	0.0347949	0.00269359	Const
***	<0.00001	6.5577	6.24118	40.9276	unm_1
***	<0.00001	-10.4946	0.272049	-2.85505	coc_1
	0.11921	1.5752	0.227038	0.357624	lof_1
***	<0.00001	-7.8438	0.927446	-7.27467	inf_1
	0.68802	-0.4030	0.00882332	-0.00355595	gdps_1
***	<0.00001	12.1405	0.192009	2.33109	pols_1
*	0.07476	1.8058	1.45275	2.62337	pov_1

Statistics based on the rho-differenced data:

0.258027	S.D. dependent var	0.004138	Mean dependent var
0.109536	S.E. of regression	0.947847	Sum squared resid
0.821613	Adjusted R-squared	0.836133	R-squared
8.71e-26	P-value(F)	47.64157	F(7, 79)
2.068886	Durbin-Watson	-0.043388	Rho

Model 7: Prais-Winsten, using observations 1990:2-2011:4 (T = 87)
Dependent variable: unm_1
rho = 0.758422

	p-value	*t-ratio*	*Std. Error*	*Coefficient*	
	0.15694	1.4290	0.000738504	0.00105533	Const
***	0.00842	2.7027	0.00571836	0.0154551	coc_1
***	<0.00001	-4.8081	0.00291709	-0.0140255	lof_1
***	<0.00001	4.9583	0.0155038	0.0768718	inf_1
*	0.08025	-1.7720	0.00015835	-0.000280595	gdps_1
**	0.03884	-2.1009	0.00452929	-0.00951559	pols_1
	0.71328	-0.3688	0.0215222	-0.00793683	pov_1
***	<0.00001	6.0606	0.00131116	0.00794645	gini_1

Statistics based on the rho-differenced data:

0.003290	S.D. dependent var	0.000431	Mean dependent var
0.001557	S.E. of regression	0.000192	Sum squared resid
0.776104	Adjusted R-squared	0.794328	R-squared
1.34e-16	P-value(F)	22.80759	F(7, 79)
2.156603	Durbin-Watson	-0.091612	Rho

Model 8: Prais-Winsten, using observations 1990:2-2011:4 (T = 87)
Dependent variable: inf_1
rho = 0.710139

	p-value	*t-ratio*	*Std. Error*	*Coefficient*	
	0.82643	0.2200	0.00408149	0.000897962	Const
***	<0.00001	-8.2972	0.0277591	-0.230324	coc_1
	0.56721	-0.5746	0.0209616	-0.0120441	lof_1
	0.32990	-0.9804	0.00094245	-0.000923948	gdps_1
***	<0.00001	6.8758	0.0233279	0.160397	pols_1
	0.71650	0.3644	0.13566	0.0494404	pov_1
***	<0.00001	-8.2135	0.00742006	-0.0609445	gini_1
***	<0.00001	5.0291	0.6195	3.11552	unm_1

Statistics based on the rho-differenced data:

0.017150	S.D. dependent var	-0.000476	Mean dependent var
0.009871	S.E. of regression	0.007697	Sum squared resid
0.669208	Adjusted R-squared	0.696133	R-squared
1.43e-15	P-value(F)	20.76475	F(7, 79)
2.115881	Durbin-Watson	-0.073674	Rho

Model 9: Prais-Winsten, using observations 1990:2-2011:4 (T = 87)
Dependent variable: coc_1
rho = 0.667605

	p-value	*t-ratio*	*Std. Error*	*Coefficient*	
	0.54141	0.6133	0.0107693	0.00660531	Const
	0.69567	0.3926	0.0619538	0.0243235	lof_1
	0.16743	-1.3933	0.00258805	-0.00360596	gdps_1
***	<0.00001	15.6281	0.0430982	0.673543	pols_1
***	0.00012	4.0437	0.363788	1.47106	pov_1
***	<0.00001	-10.6281	0.0192369	-0.204452	gini_1
***	0.00422	2.9465	1.99047	5.86484	unm_1
***	<0.00001	-8.2324	0.243849	-2.00746	inf_1

Statistics based on the rho-differenced data:

0.071090	S.D. dependent var	-0.002782	Mean dependent var
0.029226	S.E. of regression	0.067478	Sum squared resid
0.831690	Adjusted R-squared	0.845389	R-squared
9.32e-29	P-value(F)	58.94250	F(7, 79)
2.145536	Durbin-Watson	-0.073525	Rho

Model 10: Prais-Winsten, using observations 1990:2-2011:4 (T = 87)
Dependent variable: lof_1
rho = 0.736629

	p-value	*t-ratio*	*Std. Error*	*Coefficient*	
	0.23273	1.2026	0.0234271	0.028173	Const
**	0.02220	-2.3329	0.00512099	-0.0119469	gdps_1
	0.74983	0.3200	0.157803	0.0504941	pols_1
**	0.03688	-2.1231	0.709062	-1.50539	pov_1
	0.30078	1.0416	0.0535872	0.0558157	gini_1
***	<0.00001	-4.8035	3.3566	-16.1234	unm_1
	0.50544	-0.6690	0.600698	-0.401871	inf_1
	0.91637	0.1053	0.203007	0.0213861	coc_1

Statistics based on the rho-differenced data:

0.074576	S.D. dependent var	-0.009679	Mean dependent var
0.052824	S.E. of regression	0.220436	Sum squared resid
0.508599	Adjusted R-squared	0.548597	R-squared
6.92e-07	P-value(F)	7.474774	F(7, 79)
2.186628	Durbin-Watson	-0.100350	Rho